مجلة جامعة النجاح للأبحاث (العلوم الإنسانية) المجلد ١٣، العدد ١ (١٩٩٩)، ٢٠١-٢٤٦

الفصل النحوي: ظواهره وعلله

Syntactic Separation Features and Causes

حمدي الجبالي
Hamdi Al-Jabali
قسم اللغة العربية، كلية الآداب، جامعة النجاح الوطنية، نابلس، فلسطين.

تاريخ التقديم: (٢٤/١١/١٩٩٧)، تاريخ القبول: (٢١/٤/١٩٩٨)

ملخص

ممّا تمتاز به اللغة العربيّة مرانة التركيب، ممّا يتيح تنوّعا في أساليب العربية، واتّساعا بها. والفصل بين الشيئين المتلازمين، في التركيب اللغويّ، ظاهرة من ظواهر هذا الاتساع، إلا أنّ النحويين حاولوا الحدّ من هذا الاتساع، وتضيق ما جعلته اللغة انفساحا، برفضهم كثيرا من ظواهره، لأنّها لا تتوافق وما أصّلوه.

وغاية هذا البحث ها هنا هي رصد ما أمكن من هذه الظواهر، ولمُّ شعثها، رجاء الكشف عنها أمام عيون الشادين والمهتمين بدقائق اللغة، وتنوّعِ أساليبها، من أبناء هذه اللغة، لعلنا نتجاوز الجدار الذي أقامه النحويون، ونقترب من واقعيّة الوضع التركيبيّ الذي كان سائدا حين وضِعت القواعد النحويّة.

The objective here is that the flexibility of structure characterizes Arabic. This flexibility produces diversity and expansion in Arabic patterns. The partition between two linguistically correlated structures is one feature of linguistic diversity. Yet the grammarians adopted two inconsistent attitudes. The first is positive, good and conceivable to the extent that the Arabs adopted it much widely than other attitudes, and it became widespread in Arabic language. While the other attitude was negative, bad and mean. The Arabs tried to restrain it and to confined what the language made expanded through rejecting many features of distinction. Those features do not through rejecting many features of distinction. Those features do not conincide with what they consolidated or what is built upon their saying: the more connection between the two parts increases, the more separation between them becomes repulsive. Such aspect, in the sentence, is only confined to the poetic license.

But the total distinctions whether they are good or bad, stand for assertion which illustrates speech, reinforces it positively or negatively and adds goodness as well as manifestation .

مدخل

الفصل في اللغة: الحاجز أو المسافة بين الشيئين. وفصله فصلا: ميّزه. وفصلتُ الشيء فانفصل، أي قطعته فانقطع. وذكر ابن فارس أنّ الفاء والصاد واللام كلمة تدل على تمييز الشيء من الشيء وإبانته منه(١).

وأمّا في الاصطلاح ، فهو عند المنطقيّين: " ما يتميّز به النوع عن الآخر بذاته"(٢).

وعند العروضيّين:" كل تغيير اختُص بالعروض، ولم يجُزْ مثله في حشْوِ البيت، وهذا إنّما يكون بإسقاط حرف متحرّك فصاعدا، فإذا كان كذلك سمّي فصلا"(٣).

وعند البلاغيّين يقترن الفصل بمصطلح الوصْل. قال القزويني:" الوصل عطفُ بعض الجمل على بعض، والفصل تركه"(٤) . وقَصرَ البلاغيّون الفصل على ثلاثة مواضع: الأوّل أنْ يكون بين الجملتين اتحاد تامّ، وذلك بأنْ تكون الثانية توكيدا للأولى، أو بدلا منها، أو بيانا لها، والثاني أنْ يكون بينهما تباين تامّ، كأنْ يختلفا خبرا، أو إنشاءً، أو لا يكون بينهما أي مناسبة معنويّة، والثالث أنْ تكون الجملة الثانية جوابا عن سؤال مفهوم من الجملة الأولى.

وعند النحويّين يُراد من الفصل: إمّا ضمير الفصل، وهو المُسمّى عند الكوفيين عِمَادا(٥)، وإمّا الفصل بين الشيئين المتلازمين، كالفصل بين المضاف والمضاف إليه، والجار والمجرور، وغير ذلك. وهو موضوعنا.

وفي ظنّي أنّ البلاغيّين، علماءَ المعاني، قصّروا في دراسة الفصل، حينما قَصَرُوهُ على تركِ عطْفِ جملة على جملة، وأغفلوا مواطنه الأخرى، التي ذكرها النحاة، والّتي يفترض، لو تمثّلها البلاغيّون، أنْ تمدَّ عِلْمَ المعاني وتغنيه.

ولم يكن النحويّون بأفضل صُنْعاً من البلاغيّين. فهم لم يُفرِدوا له بابا مخصُوصا(٦)، وإنّما جاءت ظواهره وعللها شتّى، تتوزّعها أبواب النحو ومفرداته، كما أنّهم، في الغالب الكثير، رفضوا هذه الفصول، وجعلوها مستقبحة، مرذولة.

ويختلط الفصل أحيانا عند بعض النحويّين بالاعتراض، وأنّه لا فرق بينهما، وهو ما نميل إليه، غير أنّ أبا عليّ الفارسيّ يفرق بينهما، فيرى أنّ الاعتراض قد شاع في كلام العرب، واتُسع فيه، وكثرَ، وأنّه لم يجرِ " عندهم مجرى الفصل بين الشيئين المتصلين بما هو أجنبيّ؛ لأنّ فيه تسديدا وتبيينا، فأشبه من أجل ذلك الصفة والتأكيد، فلذلك جاء بين الصلة والموصول، والفعل والفاعل، والابتداء والخبر، والمفعول وفعله، وغير ذلك"(٧).

وفيما يأتي بيان لظواهر الفصل وعللها.

الفصل بين ها التنبيه واسم الإشارة

تدخل ها التنبيه على اسم الإشارة، المجرّد عن اللام والكاف، نحو: هذا، وهذه، وهؤلاء ...الخ، وأشار النحويّون إلى أنّه يفصل بين (ها) واسم الإشارة بضمير المشار إليه، كـ (أنا) وأخواته(٨)، وجعلوه فصلا مستحسنا فصيحا؛ لكثرة الأساليب الواردة به، كقوله تعالى: {هَا أَنْتُم أُولاءِ تُحِبُّونَهُم}(٩) وقد تعاد (ها) بعد الفصل توكيدا، كقوله تعالى: {هَا أَنْتُم هَؤلاءِ جَادَلْتُم عَنْهُم في الحَيَاةِ الدنْيا}(١٠).

وقد بيّن الفراء حقيقة هذا الفصل وعلّته بقوله: " العرب إذا جاءت إلى اسم مكنيّ قد وُصِف بهذا وهاذان وهؤلاء فرّقوا بين (ها) و(ذا)، وجعلوا المكنيّ بينهما، وذلك في جهة التقريب، لا في غيرها، فيقولون: أينَ أنتَ؟ فيقول القائل: هأنذا، ولا يكادون يقولون: هذا أنا ... فإذا كان الكلام على غير التقريب، أو كان مع اسم ظاهر جعلوا (ها) موصولة بذا، فيقولون: هذا هو ... وأحبوا أن يفرقوا بذلك بين معنى التقريب وبين معنى الاسم الصحيح"(١١) . ومعنى التقريب، عنده، كما يرى الزّجّاج " أنك لا تقصد الخبر عن هذا الاسم، فتقول: هذا زيد"(١٢) .

غير أن الزّجّاج رد قول الفراء، وعلّل ذلك بأنّ الاستعمال في المضمر أكثر، " أعني أن يُفصل بين ها وذا؛ لأن التنبيه أنْ يلِيَ المضمر أبينُ، فإنْ قال قائل: ها زيد ذا، وهذا زيد، جاز، لا اختلاف بين الناس في ذلك"(١٣) .

ويفصل بينهما أيضا بكاف التشبيه، كقوله تعالى:(١٤) {أهَكَذَا عَرْشُكِ}(١٥) ، وبـ (إنّ)، كقوله:

ها إنّ تا عِذْرَةٌ إنْ لم تَكنْ نَفَعَت

فَإنّ صَاحِبَها قدْ تَاهَ في البَلَـــدِ(١٦) [البسيط]

وبالواو، كقوله:

وَنَحْنُ اقْتَسَمْنَا المَالَ نِصْفَيْنِ بَيْنَنَا

فَقُلْتُ لَهُمْ: هَذَا لَهَا هَا وَذَا لِيَا [الطويل]

أي: وهذا لي، ففصل بالواو بين ها وذا(١٧) . وبالقسم، كقول زهير بن أبي سلمى:

تَعَلَّمَنْ هَا لعَمْرُ اللهِ ذَا قَسَماً

فَاقْدِرْ بِذَرْعِكَ وَانْظُرْ أَيْنَ تَنْسَلِكُ(١٨) [البسيط]

الفصل بين الصلة والموصول

يلحّ النحويون على أنّ الموصول وصلته كاسم واحد، وأنّ جملة الصلة تقع بعد الموصول، لذا فقد نصّوا على منع الفصل بينهما، أو بين متعلقات الصلة، في اختيار الكلام، بما ليس من

جملة الصلة نفسها، أي بالأجنبي(١٩) ، وأنّ هذا الفصل جائز في الضرورة الشعريّة؛ كقول الشاعر:

وأبْغَضُ مَنْ وضعْتُ إليَّ فيهِ
لِسَانِي مَعْشَرٌ عَنْهُمْ أذُودُ [الوافر]

ففصل بين (فيه لساني)، وبين ما يتعلقان به، وهو (وضعتُ) بـ (إليّ)، وهو أجنبيّ؛ لأنّه متعلق بما قبل الموصول، وهو (أبغضُ)(٢٠) .

وإنْ كان الفاصل غير أجنبيّ، كمعمول الصلة، نحو: جاء الذي زيدا ضرب، فجائز غير ممتنع(٢١). ومثل ذلك في الجواز الفصلُ بالجمل على سبيل الاعتراض؛ كالاعتراض بالقسم، وجملة الحال، والنداء، وغير ذلك(٢٢) .

وأمّا (ال) على مذهب من يثبت كونها اسما موصولا(٢٣) فقد نقل منعُ الفصل بينها وبين صلتها مطلقا(٢٤) . وظاهر كلام أبي عليّ الفارسيّ جواز الفصل بغير الأجنبيّ(٢٥) .

ومن هذا الباب جواز البداءة بالحمل على المعنى، ثمّ بالحمل على اللفظ، إن وقع بين الجملتين فصل، نحو: من يقومون في غير شي وينظر في أمورنا قومُك، وأمّا إنْ لم يقع فصل، نحو: من يقومون وينظر في أمورنا قومُك، فقد منع ذلك الكوفيون، وأجازه البصريون. وذكر أبو حيان أن السماع ورد مع الفصل(٢٦) .

وأمّا إن كان الموصول حرفيا؛ كـ (ما)، و (أنْ)، و (أنّ)، في المشهور، فقد منع قوم الفصل بين الموصول وصلته، وأجازه آخرون بشرط ألا يكون الموصول الحرفي عاملا، كـ (ما) المصدرية(٢٧) . ونقل عن الكوفيين جواز الفصل بين الموصول (أنْ) وصلته بالشرط، نحو: أردت أنْ إنْ تزرْني أزورَك، بالنصب، مع تجويزهم الإلغاء، وجزم (أزورك) جوابا للشرط، ونقل عن أصحاب الكسائي المنع(٢٨) .

من الأصول المقـرّرة في كتب النحويين أنْ يلِيَ الفاعلُ الفعلَ من غير أنْ يفصل بينهما فاصل؛ لأنّ الفاعل منزّل من الفعل منزلة الجزء، فهما كالشيء الواحد(٢٩) . وعلى الرغم من ذلك انهدم هذا الأصل، وفُصِل الفعلُ من الفاعل جوازاً بالمفعول به، نحو: ضَرَبَ عمراً زيدٌ، بل يجب الفصل إذا كان الفاعل ظاهرا والمفعول ضميرا، نحو: ضربني زيد(٣٠) .

والأصل لحوق علامة التأنيث الفعلَ متى ما اتصل بفاعله. وقد يترتّب على الفصل بينهما حذفُ هذه العلامة، بل إنّه كلّما بعُدَ الفاعل عن فعله قوِيَ حذفُها منه(٣١) ، وازداد تركها حُسْنا(٣٢) ؛ لكون الفاصل عِوَضا منها(٣٣) ، كقوله تعالى: {وَأَخَذَ الَّذِيْنَ ظَلَمُوا الصَّيْحَةُ}(٣٤) .

ولا يستوي ترك علامة التأنيث، أو إثباتها مع الفصل، فإنْ كان الفصل بغير إلا جاز الأمران(٣٥)، وإنْ كان بـ (إلا) لم يجز عند الجمهور إثبات علامة التأنيث، وما ورد منه حمل على القليل، أو على الضرورة الشعرية، كقوله:

مَا بَرِئَتْ مِن رِيبَةٍ وَذَمّ

فِي حَرْبِنَـا إِلا بَنَاتُ العَمّ(٣٦) [الرجز]

ويرى ابن جنيّ أن الفصل بين الفعل والفاعل بالأجنبي قبيح؛ " فكلّما ازداد الجزءان اتصالا قويَ قُبْح الفصل بينهما"، ومنه قول الشاعر:

فَقَدْ وَالشَّكُّ بَيَّنَ لِي عَنَاءٌ

بِوَشْكِ فِرَاقِهِمْ صُرَدٌ يَصِيْحُ [الوافر]

ففصل بين الفعل (بيّن)، وبين فاعله (صُرد) بخبر المبتدأ الذي هو (عناء)(٣٧) .

ومن هذا الباب أن الضمير المنفصل في نحو: إنّما يقوم أنا، لا يكون فاعلا إلا إذا فصلت من الفعل بإلا، تقول: ما يقوم إلا أنا(٣٨) .

ومنه أيضا جواز الاعتراض بين الفعل والفاعل، كقوله:

أَلا هَلْ أَتَاهَا ـ وَالحَوَادِثُ جَمَّةٌ ـ

بِأَنَّ امْرَأَ القَيْسِ بنَ تَمْلِكَ بَيْقَرَا(٣٩) [الطويل]

الفصل بين المبتدأ والخبر

لا يفصل بين المبتدأ والخبر بالأجنبي(٤٠) . وإذا كان الخبر مقرونا بالفاء امتنع الفصل بينه وبين المبتدأ بالمعطوف، فلا يقال: الذي عندك والخادم فمؤدّبٌ(٤١) .

ويرى جمهور النحاة أنّ مَن الاستفهامية إذا وقعت مبتدأ جاز أنْ يقع خبرُها نكرة، نحو: مَنْ قائمٌ؟ وخالفهم الفراء، ورأى أنّ العرب إذا أرادت ذلك فصلت بين مَنْ والنكرة بضمير، نحو: مَنْ هو قائمٌ(٤٢)؟ وردّ أبو حيّان رأيَ الفراء لمجيء ذلك في كتاب الله من دون فصل، وهو قوله تعالى: {وَقِيْلَ مَن رَاق}(٤٣) . وأمّا الاعتراض بين المبتدأ والخبر فجائز مستحسن(٤٤) .

نواسخ المبتدأ والخبر

١. كان

منع النحاة أن يفصل بين كان واسمها وخبرها بغير معمول الاسم، أو الخبر، فلا يجوز: كان عبدَ الله ثوبُك عَلَمُهُ مُعْجباً. وأمّا إذا كان الفاصل معمولا لأحد معمولي كان، فمنهم مَن أجاز الفصل إذا كان خبرها اسماً، لا فعلاً، نحو: كان زيداً عبدُ الله ضارباً، ومنعه إذا كان خبرها فعلاً، نحو: كانت زيداً الحمّى تأخذُ. ومنهم من منع المسألة مطلقاً(٤٥).

وذكر ابن هشام ألا خلاف بين النحويين في صحّة الفصل بين كان ومعموليها بالظرف، أو الجار والمجرور؛ للتوسع فيهما، إذا كانا معمولين للخبر، نحو: كان في الدار زيدٌ جالساً، وكان عندك زيدٌ جالسا(٤٦) .

٢. ما العاملة عمل ليس

منع النحويون أن يفصل بين ما ومعمولها بغير الظرف؛ لأن هذا الفصل يبطل عملها، نحو: ما أنا زيدٌ لقيتُهُ(٤٧) . وأمّا إذا كان الفصل بالظرف فجائز، نحو: ما فيك زيدٌ راغباً(٤٨) .

ومنعوا كذلك أن يفصل بين اسمها وخبرها بـ (إنْ) الخفيفة الزائدة، أو بـ (إلا)؛ لأن الفصل بالأولى يبطل عمل ما، لشبه إنْ الخفيفة الزائدة بالنافية، فكأنه دخل نفيٌ على نفْي؛ ولأن الفصل بالثانية يبطل معنى النفي في ما فينقضُ التشبيه بليس(٤٩) .

وإن كان النحويون قد منعوا الفصل بين ما وخبرها بـ (إلا)، نحو: ما زيد إلا قائمٌ، فقد أنبَهَ البلاغيّون إلى فضله، ومزيّته، وجعلوه من باب قصر الصفة على الموصوف، أي أنه ليس للموصوف بدل القيام صفة، وهو معنى لا يتأتى إنْ لم تقع إلا فصلاً هنا(٥٠) .

٣. لا العاملة عمل ليس

ومنع النحويون أن يفصل بين (لا) واسمها بالخبر، نحو: لا في الدار رجلٌ، وأوجبوا حينئذ تكرارها؛ لكونها ملغاة، وأن ما بعدها مرتفع على أنه مبتدأ(٥١) .

٤. إنّ

ومنع النحاة أيضا الفصل بين (إنّ) واسمها بالفعل(٥٢) ، وأجازوا الفصل بالظرف؛ " لقوّة شبه إنّ بالفعل"(٥٣) ، ولأنّ العرب تتسع في الظروف، وتجيز " فيها ما لا تجيزه في غيرها، من قبل أنّ جميع الأفعال لا تخلو منها، فهي موجودة في الكلام، وإنْ لم تذكر؛ لأنّه لا يصحّ وقوع فعل إلا في زمان، أو مكان. فلما كان معناها موجودا في الكلام أجازوا تقديمها والفصل بها بين إنّ واسمها"(٥٤) .

ونقل ثعلب عن الفراء والكسائي أنّه إذا فصل بين إنّ وأخواتها وبين أسمائها فاصل ألغي عمل هذه الأحرف، فلا تعود تنصب، ولا ترفع(٥٥) ، إلا أن ابن السّرّاج نقل عن الكسائي أنّها معلقة عن العمل، مبطلة، وعن الفراء أنها عاملة(٥٦). وهو ما أكده الفراء في معاني القرآن(٥٧) .

ومنع الفراء، كذلك، أنْ يفصلَ (ظنّ) بين (إنّ) واسمها، نحو: إنّ زيدا لأظنّ قائم(٥٨) ، أو أنْ يفصل (مذْ)، نحو: إنّ زيدا لمذ يومان أو يومين سائر، وهو ما أجازه الكسائي(٥٩) .

وإذا وقعت (أنّ) المفتوحة الهمزة، وما في حيّزها اسما لـ (إنّ) جاز ذلك بشرط أنْ يفصل بالخبر بين (إنّ) و(أنّ)، نحو: إنّ أنّ عندي زيدا قائم(٦٠) .

وإنْ كان النحويون قد منعوا الفصل بين (إنّ) واسمها إلا بالظرف، فقد أجاز الرضي أن تفصل عن اسمها بـ (إنّ). قال: " ألا ترى أنك تقول: إنّ إنّ زيدا قائم، مع قولهم: لا يفصل بين (إنّ) واسمها إلا بالظرف"(٦١) .

وأُجيز الفصل بين (إنّ) واسمها بالاعتراض، فمن ذلك ما حكاه سيبويه: إنّه ـ المسكينُ ـ أحمقُ، فالمسكين خبر مبتدأ محذوف، وقد اعترض بهما بين اسم (إنّ) وخبرها(٦٢) . ومثل هذا الفصل والاعتراض كثير في كلام العرب، وهو جارٍ مجرى التوكيد، والتشديد(٦٣) .

وإذا ما دخلت لام الابتداء، أو لام التوكيد في باب (إنّ)، أُخّرت هذه اللام(٦٤) ، ووجب الفصل بينها وبين اسم (إنّ) بالظرف، كقوله تعالى: {إن في ذلك لآية}(٦٥) ؛ لئلا يجتمع حرفان متّفقان في المعنى، وهو التوكيد(٦٦). وإن كان الفصل بين اللام والخبر جاز بالظرف فقط، نحو: إنّ زيدا لفي الدار قائم؛ " لكثرته في الكلام"(٦٧).

وإذا أريد دخول هذه اللام في خبر (إنّ)، الذي في أوّله القسم، وجب الفصل بينهما بـ (ما) الزائدة؛ كراهية اجتماع اللامين(٦٨)، كقوله تعالى: {وإنَّ كُلاً لَمَّا لَيُوَفِّيَنَّهُم رَبُّكَ أَعْمَالَهُم}(٦٩).

وأما إذا فصلَتْ (ما) بين (إنّ) ومعمولها ـ وهو ما اصطلح على تسميته بما الكافّة ـ فالمشهور إبطالها، وإلغاء عملها(٧٠).

وتخفف (أنّ)، ولا بدّ أنْ يفصل بينها وبين الفعل الواقع خبرا لها فاصل بحرف تنفيس، أو شرط، أو قد، أو ربّ، أو نفي بـ (لم)، أو (لا)، أو (لن)؛ ليكون هذا الفاصل عِوَضا ممّا حذِف منها، وهو التشديد والاسم، وللدلالة على أنّها المخفّفة من (أنّ)، لا أنّها المصدرية الناصبة للفعل المضارع. وإنْ منَعَ من دخول الفاصل مانع في الكلام؛ كأنْ يكون الفعل جامدا، أو للدعاء، أو كان الخبر جملة اسمية، أو في الضرورة، لم يحتج إلى شيء من هذه الفواصل(٧١).

وكذلك إذا خفّفت (كأنّ)، وكان خبرها فعلا، وجب أنْ يُفصَل منها؛ إمّا بـ (قد)، وإمّا بـ (لم)(٧٢).

٥. لا التبرئة

شرط أكثر النحاة لإعمال (لا) التبرئة عمل (إنّ) ألا يفصل بينها وبين اسمها المبنيّ فاصل، سواء أكان الفصل بالظرف ، أم بالجار والمجرور، في حين لم يُشترط هذا الشرط في عمل (إنّ)(٧٣) ؛ لأنّ ما بعد (لا) " بمنزلة جزء منها، ولا يصحّ أنْ تفصل بينهما، كما لا يفصل بين أجزاء الكلمة بما ليس منها، ولا يصحّ أيضا أنْ تجعل ثلاثة أشياء بمنزلة شيء واحد"(٧٤). وقيل: إنّما لم تعمل مع الفصل لضعف عملها، فلا تقدر على العمل في البعيد عنها(٧٥).

وينصّ النحاة، إذا ما فصل بينها وبين اسمها فاصل، على إلغائها، ووجوب الرفع، وتكريرها بعد العطف؛ " لأنّه جعل جواب أَذَا عندك أم ذَا؟ ولم تجعل (لا) في هذا الموضع بمنزلة ليس، وذلك لأنّهم جعلوها، إذا رفعتْ، مثلها إذا نصبتْ، لا تَفصل؛ لأنّها ليست بفعل"(٧٦).

وإذا عطف على اسمها المبنيّ، نحو: لا رجل وامرأة في الدار، امتنع جعل الاسمين مع (لا) اسما واحدا ، لمكان فصل حرف العطف بينهما(٧٧).

وإذا نعت اسم (لا)، نحو: لا رجل ظريفَ عندنا بُني مع انفصاله عن (لا)، التي هي سبب البناء، وأمّا إذا فُصل بين اسمها ونعته، نحو: لا رجل عندنا ظريفا، امتنع بناء النعت(٧٨).

الفعل

١. الفصل بين قد والفعل

قد حرف مختصّ بالفعل، ويدخل على الماضي المتصرّف، والمضارع المجرّد من الجازم، والناصب، وحرف التنفيس. وذكر سيبويه أنّه لا يُفصل بينه وبين الفعل(٧٩). وإنْ وقع الفصل بينهما كان فصلا قبيحا؛ " لقوّة اتّصال قد بما تدخل عليه من الأفعال. ألا تراها تُعتدّ مع الفعل كالجزء منه"(٨٠). وأُجيز الفصل بينها وبين الفعل بالقسم، كقوله:

أَخَالِدُ قَدْ وَاللهِ أَوْطَأْتَ عَشْوَةً
وَمَا العَاشِقُ المَظْلُومُ فِينَا بِسَارِقِ(٨١) [الطويل]

٢. الفصل بين السين أو سوف وبين الفعل

ذكر سيبويه أنّه لا يفصل بين السين، أو سوف، وبين الفعل المضارع(٨٢) . وذكر ابن هشام وغيره أنّ سوف تنفرد عن السين بأنّها قد تفصل بالفعل الملغى، كقوله:

وَمَا أَدْرِي وَسَوْفَ إِخَالُ أَدْرِي
أَقَوْمٌ آلُ حِصْنٍ أَمْ نِسَاءُ(٨٣) [الوافر]

الفصل بين لام القسم والفعل

من أقسام اللام لام القسم. وهي لا تدخل على الفعل المضارع إلا مع نون التوكيد، بشرط ألا يفصل بينها وبين الفعل فاصل؛ كمعمول الفعل، أو حرف التنفيس، أو قد، وإذا فصل امتنع دخول النون(٨٤) نحو قوله تعالى: { ولَئِنْ مُتُّمْ أو قُتِلْتُمْ لإِلى اللهِ تُحْشَرُونَ }(٨٥).

وممّا يتصل بالفعل المسند إلى نون الإناث، المؤكّد بنون التوكيد الثقيلة، وجوب الفصل بين نون الإناث ونون التوكيد بألف زائدة؛ كراهية اجتماع الأمثال، نحو: هل تضربنانّ، وقُمْنانّ(٨٦).

نصب الفعل المضارع

من الحروف التي تنصب الفعل المضارع أنْ، ولن، وكي، وإذن. وهي ـ كما يرى ابن هشام ـ عوامل ضعيفة، لا تقوى على العمل مع الفصل بينها وبين معمولها(٨٧). وذكر ابن السرّاج أنّه لا يجوز أنْ تفصل بين الفعل وما ينصبه بسوى إذن(٨٨). وفي المسألة تفصيل، هذا بيانه.

الفصل بين أنْ ومعمولها

مذهب سيبويه(٨٩) والجمهور(٩٠) منع الفصل بين أنْ ومعمولها بشيء(٩١) ، ونقل عن بعضهم جوازه بالظرف وشبهه، نحو: أريد أنْ عندي تقعدَ، وعن الكوفيين جوازه بالشرط، نحو: أردت أنْ إنْ تزرني أزورك، بالنصب والجزم(٩٢)، وعن أصحاب الفراء منع ذلك في السَّعة(٩٣).

ونقل البغدادي أن الفصل بين أنْ ومعمولها قبيح(٩٤) . وصرح جماعة أنه يجوز الفصل بينهما بـ (لا) النافية(٩٥).

ومّما يتصل بأنْ إضمارها. فإن أضمرت بعد حتى لم يفصل بينها وبين الفعل بشيء، وجوزه الأخفش، وابن السرّاج بالظرف ، نحو : اقعد حتى عندك يجتمعَ الناسُ ، وبالشرط ، نحو : أصحبك حتى ، إنْ قدر الله، أتعلّمَ العلم⁽⁹⁶⁾ . وجوزه هشام بالقسم، نحو: حتى، والله، آتيَك، وبالمفعول، نحو: حتى، زيدا، أضربَ، وبالمجرور، نحو: اصبر حتى إليك يجتمعَ الناسُ⁽⁹⁷⁾ . وإن أضمرت أنْ بعد أو لم يفصل بينها وبين الفعل بشيء، وجوّزه الأخفش بالشرط، نحو: لألزمنّك أو، إنْ شاء اللهُ، تقضيَني حقّي⁽⁹⁸⁾.

الفصل بين لن ومعمولها

مذهب البصريين وهشام عدم جواز الفصل بين لن ومعمولها في الاختيار، لا بـ (لا)، ولا بغيرها، وأجاز الكسائي الفصل بمعمول الفعل، نحو: لن زيدا أكرمَ، وبالقسم، نحو: لن واللهِ أزورَك، ووافقه الفراء في القسم، ومنعه بمعمول الفعل، ثمّ زاد جواز الفصل بالشرط، نحو: لن إنْ تزرني أزورَك، وبالظنّ، نحو: لن أظنُّ أزورَكَ⁽⁹⁹⁾.

ونُقل عن أصحاب الفراء منع الفصل بين لن ومعمولها في سّعة الكلام، وقد صحّحه أبو حيان؛ " لأنّ لن وأخواتها من الحروف الناصبة للأفعال، بمنزلة إنّ وأخواتها من الحروف الناصبة للأسماء، فكما لا يجوز الفصل بين إنّ واسمها، لا يجوز الفصل بين لن وأخواتها والفعل، بل الفصل بين عوامل الأفعال والأفعال أقبح منه بين عوامل الأسماء والأسماء؛ لأنّ عوامل الأفعال أضعف من عوامل الأسماء"⁽¹⁰⁰⁾.

وأجاز بعضهم الفصل بين لن ومعمولها بالظرف والجار والمجرور، للتوسع فيهما⁽¹⁰¹⁾.

الفصل بين كي ومعمولها

مذهب سيبويه أنّه لا يجوز الفصل بين كي ومعمولها المنصوب، فلا يقال: جئت كي زيدٌ يقولَ ذاك⁽¹⁰²⁾. وذكر السيوطي أنّه لا يجوز الفصل بينهما بالجار ولا بغيره⁽¹⁰³⁾. وذكر البغدادي

أنّ الفصل بينهما قبيح(١٠٤). ونقل آخرون إجماع النحاة على أنّه يجوز الفصل بين كي ومعمولها بـ (لا) النافية، كقوله تعالى: {كَيلا يَكونَ دُولةً}(١٠٥)، وبـ (ما) الزائدة، كقوله:

تُريدِينَ كَيْمَا تَجْمَعِينِي وَخَالِدًا
وَهَلْ يُجْمَعُ السَّيْفَانِ فِي غِمْــــدِ [الطويل]

وبهما معا، كقوله:

أَرَدْتُ لِكَيْمَا يَعْلَمَ النَّاسُ أَنَّهُ
سَرَاوِيلُ قَيْسٍ وَالوُفُودُ شُهُودُ(١٠٦) [الطويل]

وأمّا الفصل بغير (لا) و (ما) ففيه خلاف. فمذهب الكسائي جواز الفصل بين كي ومعمولها بالشرط، نحو: أزورك كي إنْ تكافئ أُكرمْك، وبمعمول الفعل الذي دخلت عليه، نحو: أُكرمُك كي غلامي تكرمُ، وبالقسم، نحو: أزورك كي واللهِ تزورُني، مع إبطال عملها، ورفع الفعل(١٠٧). وأجازه الفراء بالشرط، فتعلّق كي عن العمل(١٠٨). ومذهب البصريين وهشام المنع(١٠٩). ونقل السيوطي أنّ ابن مالك وولده أجازا الفصل بما ذُكر مع العمل(١١٠).

وذكر الأُشمونيّ أنّه إذا فصل بين كي والفعل لم يبطل عملها، خلافا للكسائي، نحو: جئت كي فيك أرغبَ، ثمّ قال: " وقيل: والصحيح أنّ الفصل بينها وبين الفعل لا يجوز في الاختيار(١١١). ومن النادر أن تقع اللام بعد كي، نحو: جئت كي لأتعلمَ، فلا يجوز أنْ تكون كي ناصبة؛ للفصل بينها وبين الفعل باللام(١١٢).

الفصل بين إذن ومعمولها

إذا فُصِلتْ إذن من المستقبل وجب رفعه. وأنبه سيبويه(١١٣)، والمبرد(١١٤) إلى أن الفصل ها هنا مغتفر بالقسم؛ لتصرّف إذن، وأنّها تستعمل وتلغى، وتقدّم وتؤخّر، وتدخل على الابتداء؛ ولأنّ القسم تأكيدٌ لربط إذن، كقوله:

إِذَنْ، وَاللهِ، نَرْمِيَهِمْ بِحَرْبٍ
تشيبُ الطِّفْلَ مِنْ قَبْلِ المَشيبِ [الوافر]

وزاد آخرون الفصل بـ (لا)، قياسا على (أنْ)(١١٥) ، نحو: إذن لا أكرمَك، ونسبه الأزهري للكسائيّ، على تقدير أن يكون الحرف مقدّما، كأنّك قلت: لا إذن أكرمَك، مع صحة الإبطال للحائل(١١٦). وأجاز الكسائيّ، مختارا الإعمال، والفرّاء وهشام، مختارين الإبطال، الفصل بمعمول الفعل، نحو: إذن، فيك، أرغب(١١٧).

وأنبه آخرون متأخّرون إلى اغتفار الفصل بين إذن والمستقبل في مواضع أُخرَ.

فهو مغتفر عند ابن بابشاذ بالنداء، والدعاء، نحو: إذن ، يا زيد، أكرمَك، وإذن، يغفرُ اللهُ لك، يدخلَك الجنة(١١٨)، وعند ابن عصفور والأبذي(١١٩)، أو عند ابن عصفور وحده(١٢٠) بالظرف والمجرور، نحو: إذن، غدا، أكرمَك، وإذن في الشدائد تجدَني. واختار أبو حيان جواز الفصل بالقسم، والظرف، والمجرور(١٢١).

جزم الفعل المضارع

١. ذكر سيبويه أنّه لا يجوز أنْ يُفصل بين لم، أو لمّا، أو لا الناهية، أو لام الأمر، والأفعال المجزومة بها(١٢٢). وأشار ابن جني إلى جواز الفصل مع (لم)، تشبيها للجازم بالجار-(١٢٣) وقيده جماعة في الضرورة الشعرية بالمجرور والظرف؛ كقوله:

نَوائبُ منْ لَدنِ ابْنِ آدمَ لمْ تَــزَلْ
تُباكِرُ مَــنْ لمْ بِالحوَادثِ تطـــرُقِ [الطويل]

وقوله:

فَأضْحَتْ مَغَانيها قِفَارًا رُسُومُها
كَأنْ لمْ سِوَى أهْلٍ منَ الوحْشِ تُؤهلُ(١٢٤) [الطويل]

وأطلق جوازه آخرون في الضرورة(١٢٥).

ونقل عن الفراء جواز الفصل بين (لم)، أو (لمّا)، ومعمولهما بالشرط، نحو: لم، أو لمّا إنْ تزرْني أزرْك. وهو ما منعه هشام بن معاوية(١٢٦) .

ونقل عباس حسن جواز الفصل بين (لا) الجازمة ومعمولها في الضرورة، وأشار أيضا إلى أنّ بعض النحويين أجازه بالظرف، أو المجرور، وهو ما استحسنه، نحو قولك للطائش: لا اليوم تعبثْ والقومُ يجدّون(١٢٧) .

٢. والفصل بين (إنْ) والفعل المجزوم جائزٌ بـ (لا)،(١٢٨) كقوله تعالى: {إنْ لا تَفْعَلُوهُ}(١٢٩) ، قبيحٌ بالاسم، جائزٌ على قبحه في الشعر، إذا كان الفعل مستقبلا، نحو: إن زيد يقم أقم. وأمّا إذا كان الفعل ماضيا، فالفصل جائز جيّد؛ لأنّ (إنْ) غير عاملة في لفظه، وأنّها أصل في الجزاء، لا تفارقه، كقول الشاعر:

عَاوِدْ هَرَاةَ وَإِنْ مَعْمُورُها خَرِبَا
وَأَسْعِدِ اليَوْمَ مَشْغُوفًا إِذَا طَرِبَـــــا(١٣٠) *[البسيط]*

ونصّ النحاة على أنّ هذا الفصل في غير (إن)، من أدوات الشرط، قبيح يجوز في الضرورة، سواء أكان الفعل ماضيا، أم مستقبلا. قال الزجاج: " وإنّما يجوز الفصل في باب (إنْ)؛ لأنّ (إنْ) أمُّ الجزاء، ولا تزول إلى غيره، فأمّا أخواتها فلا يجوز ذلك فيها إلا في الشعر، قال عدي بن زيد:

فَمَتَى وَاغِلٌ يَزُرْهم يُحَيُّـــو
هُ وَتُعْطَفْ عَلَيهِ كَأْسُ السَّاقِـــــي [الخفيف]

وقوله:

صَعْدَةٌ نَابِتَةٌ في حَائِـــــرٍ
أَيْنَمَا الرِّيحُ تُمَيِّلُهَا تَمِـــــلْ"(١٣١) *[الرمل]*

وذكر الفراء أن الفصل بين (إنْ) خاصة والمجزوم سهل، سواء أكان الفعل مستقبلا أم ماضيا؛ " لأنّها شرط وليست باسم، ولها عود إلى الفتح، فتلقى الاسم والفعل، وتدور في الكلام فلا تعمل"(١٣٢).

ونقل عن الكسائي أنّه أجاز الفصل سواء أكانت الأداة (إنْ) أم إحدى أخواتها، وذكر أبو حيان أن من الكوفيين من منعه بالمرفوع، وأجازه بالمنصوب والمخفوض، نحو: من زيدا تضرب أضرب، وبمن يمر أكرمه(١٣٣).

وأمّا الفصل بين الجزاء وجوابه المجزوم، فقد نص الفراء على منعه بالمرفوع والمنصوب، نحو: إنْ عبدُ الله يقمْ أبوه يقمْ، ونحو: إنْ تأتني زيدا تضربْ. وذكر الفراء أنّ الكسائي كان " يجيز تقدمة النصب في جواب الجزاء، ولا يجوّز تقدمة المرفوع"(١٣٤).

٣. ويذكر النحويون أنّ أمّا حرف قائم مقام أداةِ الشرط وفعلِ الشرط، ولذلك يُجاب بالفاء. ولأنّه قائم مقام أداة الشرط وفعل الشرط منعوا أنْ يفصل الفعلُ بينه وبين الفاء، إلا إن كان الفعل شرطا، كقوله تعالى: { فأمّا إن كان من المقرّبين فروح وريحان }(١٣٥)؛ لكون جملة الشرط ناقصة، لا تتمّ إلا بجملة الجواب، أو كان الفعل دعاء، مفصولا عن أمّا بالظرف، نحو: أمّا اليوم ، رحمك الله، فالأمر كذا(١٣٦).

وأما الفصل بالمفرد؛ المبتدأ، نحو: أما زيد فمنطلق، أو الخبرِ، نحو: أمّا منطلق فزيد، أو المفعولِ المقدّمِ، نحو: أما زيدا فلا تضرب، أو المفعولِ بفعلٍ مقدّر مفسّر بمذكور، نحو: أمّا زيدا فأكرمته، أو الظرفِ، نحو: أمّا اليومَ فأقوم، أو المجرورِ، نحو: { وأمّا بنعمة ربك فحدث }(١٣٧)، أو الحالِ، نحو: أمّا مسرعا فزيد ذاهب، أو المفعولِ له، نحو: أمّا العلمَ فعالم، أو المصدرِ ، نحو: أمّا ضربا فاضرب؛ فجائز"(١٣٨).

وأجاز بعضهم أن يفصل بالمفرد بين أمّا والفاء، وإنْ كان معمولا لخبر إنّ ،نحو: أمّا عمرا فإني ضارب، أو لخبر لعلّ، أو ليت، نحو: أمّا عمرا فليتني ضارب. ومنع ذلك الجمهور، وجعلوا المنصوب معمولا لفعل مضمر(١٣٩) .

ما يعمل عمل الفعل من الأسماء

لا يفصل المصدر من معموله بتابع، أو بغيره، فلا يقال: عجبت من ضربك الشديد زيدا، ولا: إنّي أقوى على تأديةٍ في الصباح أعمالا مختلفة، ولا: إني أبادر إلى تلبيةٍ صارخا المستغيث(١٤٠)، كما لا يفصل بالأجنبي(١٤١).

والفصل بين اسم الفاعل ومعموله في السَّعة ممتنع، ولو بالظرف أو المجرور(١٤٢)، جائز في الشعر، كقوله:

رُبَّ ابْنِ عَمٍّ لِسُلَيمَى مُشمَعِلّ
طَبّاخِ سَاعَاتِ الكَرَى زَادِ الكَسِلْ(١٤٣) [الرجز]

وكذلك لا يفصل بين الصّفة المشبهة ومعمولها، فلا يقال: هو كريمٌ فيها حَسَب الأبِ(١٤٤) .

ويُشترط في أفعل التفضيل أن يليه (من) التفضيليّة، نحو: زيد أفضل من عمرو. واغتفر الفصل بينه وبين (من) بمعموله، كقوله تعالى: {النبيُّ أَوْلَى بالمُؤْمِنِينَ مِن أَنْفُسِهِمْ}(١٤٥) ، وبـ (لو)، وما اتصل به، كقوله:

وَلَفُوكِ أَطْيَبُ لو بَذَلْتِ لَنَا
مِنْ مَاءِ مَوْهَبَةٍ عَلَى خَمْرِ [الكامل]

وقال الأُشمونيّ: ولا يجوز الفصل بغير ذلك(١٤٦).

غير أن البغدادي ذكر جوازَ الفصل بمعمول اسم التفضيل، وبالنداء، كقوله:

لَمْ أَلْقَ أَخْبَثَ يَا فَرَزْدَقُ مِنْكُمُ
لَيْلاً وَأَخْبَثَ بِالنَّهارِ نَهَارَا [الكامل]

وأضاف أنّ الأقوى عدم الفصل؛ " لأنّ تعلّق (من) بأفعل يوجب معنى في أفعل، وهو التخصيص، فإذا فصلت بينهما ضعفت علقتهُ بهِ، ومع هذا فهو جائز، ورد القرآن به"(١٤٧) ، وذكر امتناعَ الفصل بالأجنبي(١٤٨) . وجعل السيوطي الفصل بـ (لو)، وبالنداء قليلا(١٤٩) .

التعجب

أجاز النحويون الفصل بين (ما)، وفعل التعجب بـ (كان) الزائدة؛ لأنّها أمُّ الأفعال، لا ينفكُّ فعل من معناها، نحو: ما كان أحسن زيدا؛ ليُعلمَ أنّ ذلك وقع فيما مضى(١٥٠) . وكان السيرافيّ يذهب إلى جواز أنْ تكون (كان) فعلَ التعجب، وتكونَ خبرَ (ما)، واستبعده ابن يعيش؛ " لأنّ فعل التعجب لا يكون إلا أفعل، منقولا من فعل، فجعله على غير هذا البناء عديم النظير"(١٥١) .

وأجاز قوم الفصل بـ (أصبح)، و(أمسى)، نحو: ما أصبح أدفأها، وما أمسى أدفأها؛ لكونهما من باب (كان). ومنع ابن السرّاج هذا الفصل؛ لأنّ (أمسى) و(أصبح) أزمنة مؤقّتة، ولأنّه لو جاز فيهما؛ لأنّهما من باب (كان)، لجاز ذلك في: أضحى، وصار، وما زال(١٥٢) .

وفي جواز الفصل بين فعلي التعجب ومعمولهما خلاف، واضطراب في نقل المسألة.

١. فإنْ كان الفصل بالظرف وحرف الجرّ فقد نقل الجواز عن الكوفيين(١٥٣)، والفراء، والفارسي، والمازني(١٥٤) واختاره الشلوبين(١٥٥)، وصحّحه ابنُ عقيل؛ للتوسع في الظرف، وحرف الجر(١٥٦)، والسلسيليُّ لكثرة السماع، والقياس(١٥٧). ومنعه الأخفش(١٥٨)، والمبرّدُ؛ " لأنّ هذا الفعل، لمّا لم يتصرّف، لزم طريقة واحدة، وصار حكمه كحكم الأسماء"(١٥٩)، غير أنّ المبرّد عاد، وأورد كلاما يفيد الجواز. قال: " وتقول: ما أحسن إنسانا قام إليه زيد، وما أقبح بالرجل أنْ يفعل كذا..."(١٦٠)، وابنُ السرّاج(١٦١).

ونسب الصيمريّ المنع إلى سيبويه؛ " لأنّ فعل التعجب لا يتصرف، وقد لزم طريقة واحدة، فضعف عن العمل"(١٦٢). وردّ الشلوبين هذه النسبة(١٦٣). وظاهر كلام سيبويه المنع؛ " لأنّهم لم يريدوا أن يتصرف"(١٦٤).

وأطلق بعضهم الظرف وحرف الجر، وقيّده آخرون بكونهما معمولين لفعل التعجب، فلو قلت: ما أحسن بالمعروف آمراً، وما أحسن يوم الجمعة خطيباً، على أن يكون بالمعروف ويوما معمولين لآمر ولخطيب لم يصحّ ذلك(١٦٥).

وذكر أنه يجب الفصل بالجار والمجرور، المتعلقين بفعل التعجب، إذا كان فعل التعجب مشتملا على ضمير يعود على المجرور، نحو: ما أحقَّ بالمريض أنْ يصبر(١٦٦).

٢. وذكر الأُشمونيّ أنّه ورد في فصيح الكلام ما يدلّ على جواز الفصل بالنداء، كقول عليّ بن أبي طالب ـ كرّم الله وجهه ـ : أعززْ عليَّ أبا اليقظانِ أنْ أراك صريعا مجدّلا(١٦٧).

٣. وأجاز أبو عمر الجرميّ من البصريين(١٦٨) ، وهشام من الكوفيين(١٦٩) الفصل بين فعلي التعجب، ومعمولهما بالمصدر، نحو: ما أحسن إحسانا زيدا. ومنعه الجمهور.

٤. وأجاز هشام من الكوفيين الفصل بينهما بالحال، إنْ تعلق الحال بمعمولهما، نحو: ما أحسن مجرّدةً هنداً. ومنعه الجمهور؛ لضعف الفعلين بعدم التصرّف، فلا يقويان على هذا الفصل كالحرف(١٧٠). ونقل جماعة من النحويين الإجماع على منع مثل هذا الفصل. وبيّن أبو حيان أن هذا غير صحيح(١٧١).

وفي ظني أنّ في جواز الفصل بين فعلي التعجب ومعمولهما، مطلقا، فسحةً، وتنويعا في أساليب العربية، وطرائق التعبير ضمن أسلوب تأثري، وضعه النحاة في قالب ثابت جامد، بل إنّني أجد فيه دِلالة على التأثر والانفعال أبلغ منها لو التُزمَ ما أصّله النحويون، ونصّوا على أنه هو الأسلوب العالي الفصيح.

المدح والذم

نقل السيوطي عن ابن أبي الربيع، وجمهور النحويين، أنّه لا يفصل بين فعل المدح، أو فعل الذم، وفاعلهما، لا بظرف، ولا بغيره. ونقل عن كتاب (البسيط) جواز الفصل؛ لتصرف فعل المدح في رفعه الظاهر، والمضمر، وعدم التركيب(١٧٢).

وأجازه الكسائيّ إذا كان الظرف معمولا للفاعل، نحو: نِعمَ فيك الراغب زيد. وردّ ذلك ابن السرّاج بقوله: " ولا أعرفه مسموعا من كلام العرب"(١٧٣). إلا أنّ أبا حيّان ذكر أنّ في الشعر ما يدلّ على جوازه، كقوله:

فَبادَرْنَ الدّيَارَ يَزِفْنَ فِيهَـــا
وَبِئْسَ مِنَ المَلِيحَاتِ البَدِيـــلُ [الوافر]

بل إنّه ورد مفصولاً بـ (إذن)، والقسم، كقوله:

أَرُوحُ وَلَمْ أُحْدِثْ لِلَيلى زِيَارَةً
لَبِئْسَ إِذَنْ رَاعِي المَوَدَّةِ وَالوَصْلِ [الطويل]

وكقوله:

بِئْسَ عَمْرُ اللهِ قَومٌ طُرِقُوا
فَقَرَوْا جَارَهُمْ لَحْماً وَحِرْ(١٧٤) [الرمل]

وإذا أضمر الفاعل، وفسّر بنكرة جاز، عند جمهور النحويين، أن يفصل بين الفعل والنكرة ظرف، أو جارّ ومجرور(١٧٥)، كقوله تعالى: {بئس للظالمين بدلا}(١٧٦) .

وفي حبّذا لا يصحّ أنْ يفصلَ حرف التنبيه (ها) بين (ذا) و (حبّ)؛ لِلُزوم حبّذا طريقة واحدة(١٧٧). وأجيز الفصل بين حبذا والمخصوص بالمدح بالنداء، كقول كثيّر عزّة:

وَقُلْتُ وَفِي الأَحْشَاءِ دَاءٌ مُخَامِرٌ
أَلا حَبَّذَا يَا عَزُّ ذَاكَ التَّسَاتُرُ(١٧٨) [الطويل]

المنصوبات

الفصل بين الفعل ومفعوله

يجوز الفصل، بالاعتراض، بين الفعل ومفعوله، كقول أبي النجم:

وَبُدِّلَتْ، وَالدَّهْرُ ذُو تَبَدُّلِ،
هَيْفًا دَبُورًا بِالصَّبَا وَالشَّمْأَلِ(١٧٩) [الرجز]

وإذا تقدم المفعول به على عامله مفصولا بحرف الاستفهام لم يجز نصبه، نحو: زيداً هل ضربت، " إلا أنْ تريد معنى الهاء مع ضعفه فترفع"(١٨٠) .

وتُعلّق الأفعال القلبية عن العمل، إذا فصل بينها وبين معموليها فاصل؛ كلام الابتداء، ولام القسم، والاستفهام، وما وإنْ ولا النافيات، ولو، ولعل(١٨١) .

وإذا أجري القول مجرى الظنّ اشترط فيه شروط، منها أنْ يسبق باستفهام، ويجوز أنْ يفصل بينه وبين الاستفهام بالظرف، كقوله:

أَبَعْدَ بُعْدٍ تَقُولُ الدَّارَ جَامِعَةً
شَمْلِي بِهِمِ أَمْ تَقُولُ البُعْدَ مَحْتُوما [البسيط]

وبالمجرور، كقولك: أفي الدار تقولُ زيدا جالسا، وبمعمول الفعل، كقوله:

أَجُـهَّالا تَقُولُ بَنِي لُؤَيٍّ
لَعَمْرُ أَبِيكَ أَمْ مُتَجَاهِلِينَــــــا(١٨٢) [الوافر]

ويذكر النحاة أنّه إذا فصل بينهما بغير ما سبق تعيّنت الحكاية، نحو: أأنتَ تقولُ زيدٌ منطلقٌ(١٨٣).

ويشترط النحويون في الاشتغال أنْ يتصل الاسمُ المشغولُ عنه بعامله، وإلا كان له حكم آخر. فيتعيّن الرفع إذا فُصل بينهما بأجنبيّ، نحو: زيد أنت تضربه؛ لأنّ المفصول لا يعمل، ولا يفسّر(١٨٤)، أو فصل بينهما بحرف له الصدر؛ كأدوات الاستفهام، والشرط، ولام الابتداء، وما النافية(١٨٥). والرفع في هذا الباب أولى من النصب، إذا فصل بين حرف الاستفهام والاسم، نحو: أأنت زيد ضربته؛ لأن (أنت) مبتدأ، لا فاعل له، فبقي خبر المبتدأ، وهو (زيد)، بلا همزة، إلا أن يكون الفصل بالظرف، فيختار النصب اتفاقا، نحو: أاليومَ زيداً ضربته؛ " لكون الظرف متعلقا بالفعل، فالأولى بهمزة الاستفهام، إذنْ، أنْ تقدّر داخلة على فعل"(١٨٦)؛ ولأن الفصل بالظرف كلا فصل(١٨٧).

الفصل بين المفعول معه والواو

ومن أحكام المفعول معه أنّه لا يفصل بينه وبين الواو، لا بظرف، ولا بغيره، فلا يقال: جئت وَاليومَ طلوعَ الشمس. والعلة في ذلك عند النحويين أن الواو ها هنا نزلت منزلة حرف الجر مع مجروره(١٨٨).

الفصل بين المنادى وأداة النداء

ويجوز الفصل بالأمر، اعتراضا، بين أداة النداء والمنادى، كقول الشاعر:

ألا يَا، فَابْكِ تَهْيامًا، لَطِيفاً

واذْري الدّمْعَ تَسْكَاباً وَكِيفا *[الوافر]*

أراد: يا لطيفة، فرخم، وفصل بالأمر (١٨٩).

ومنعوا فصل المنادى المضاف باللام، إلا في الضرورة الشعرية، كقوله:

قَالَتْ بَنُو عَامِرٍ خَالُوا بَنِي أَسَدٍ

يَا بُؤْسَ لِلْحَرْبِ ضَرّارًا لأَقْوَام(١٩٠) *[البسيط]*

وذكر الرضي أنّ (أيّ) في نداء المعرف بال، نحو: يا أيها الرجل، فاصلة بين حرف النداء والمنادى(١٩١).

العدد وكناياته

الأصل عند النحويين أنّه لا يجوز الفصل بين العدد وتمييزه، إلا في الضرورة الشعرية؛ كقول الشاعر:

لِي خَمْسَ عَشْرَةَ مِنْ جُمَادَى لَيْلَةً

مَا أَستَطِيعُ عَلَى الفِرَاشِ رُقَادِي(١٩٢) *[الكامل]*

ويجوز في الأعداد من (٣ - ١٠) الفصل بينها وبين مميّزها بـ (من)، كقوله تعالى(١٩٣): {فخذ أربعة من الطير}(١٩٤). كما يجوز الفصل بين العدد المميّز بشيئين بلفظ بَيْنَ، أو من، أو بهما معا، كقولك: اشتريت خمس عشرة بين ناقة وجمل، أو خمس عشرة من ناقة وجمل(١٩٥).

والأصل والأقوى اتصال كم الاستفهامية بمميّزها، إلا أنّه يجوز الفصل بينهما اختيارا، ويكثر بالظرف والمجرور، وبعامل كم، وبالخبر. والعلة في جواز ذلك أنّ كم لمَا لزمت الصدر جُعل الفصل بينها وبين ما عملت فيه عِوَضا من التصرّف، الذي مُنعته(١٩٦).

ومذهب الكوفيين في كم الخبرية جواز الفصل ـ في السَّعة ـ بينها وبين مميّزها المخفوض؛ بالظرف أو حرف الجر؛ لأنّ خفضه بـ (من) مقدّرة، لا بإضافته إلى كم(١٩٧). ومذهب البصريين جواز الفصل ووجوب نصب التمييز، حملا على الاستفهامية؛ لأنّ الفصل يبطل معنى الإضافة، ويعيد المعنى إلى الاستفهام، فتنصب النكرة على التمييز(١٩٨)، ومنعوا الفصل مع جر التمييز إلا في الضرورة الشعرية، كقوله:

كَمْ بِجُودٍ مُقْرِفٍ نَالَ العُلَى
وَكَرِيمٍ بُخْلُهُ قَدْ وَضَعَه(١٩٩) [الرمل]

ومذهب يونس جوازه إنْ كان الفصل بالظرف الناقص، نحو: كم بك مأخوذٍ أتاني، وكم اليومَ جائعٍ جاءني، ومنعه إنْ كان بالظرف التامّ(٢٠٠). ورد هذا المذهب بأنّه لا فرق بين الظرف التام، والناقص في الفصل، بل إنّهما يجريان مجرى واحدا(٢٠١).

وإذا كان الفصل بجملة لم يجز جرُّ التمييز، لا في الكلام، ولا في الشعر عند سيبويه(٢٠٢)، والبصريين؛ لامتناع الفصل بين المتضايفين(٢٠٣). وجوّزه الكوفيون بناء على أنّ جرّه بـ (من) ، لا بالإضافة(٢٠٤). وأجازه المبرّد في الشعر، كقوله:

كَمْ نَالَنِي مِنْهُمُ فَضْلاً عَلَى عَدَمٍ
إِذْ لا أَكَادُ مِنَ الإِقْتَارِ أَحْتَمِلُ(٢٠٥) [البسيط]

وإذا فصل بين كم ومميّزها بفعل متعدٍ، متسلّط على كم، فالأحسن جرّ التمييز بـ (من) ؛ لئلا يلتبس بمفعول الفعل، كقوله تعالى(٢٠٦): { كم تركوا من جنات }(٢٠٧). وذكر بعضهم وجوب (من)(٢٠٨) وأنبه النحاة أنّ كأيّن لا تضاف إلى تمييزها، وأنّ الأفصح اتّصالها به، ثمّ نصّوا على جواز فصلها منه بالجملة، كقوله:

وَكَائِنْ رَدَدْنَا عَنْكُمُ مِنْ مُدَجَّجٍ
يَجِيءُ أَمَامَ الأَلْفِ يَرْدِي مُقَنَّعَا [الطويل]

وبالظرف، كقوله:

وَكَائِنْ بِالأَبَاطِحِ مِنْ صَدِيقٍ
يَرَانِي لَوْ أُصِبْتُ هُوَ المُصَابَا(٢٠٩) [الوافر]

الفصل بين حرف الجر ومجروره

ألحّ النحاة على أنّ الجار والمجرور بمنزلة الشيء الواحد(٢١٠)، وأنّ حرف الجر قد يتنزل من المجرور منزلة الحرف من الكلمة(٢١١). وألحوا على أنّه كلما ازداد الجزءان اتصالا امتنع الفصل بينهما، وقوي قُبحُه(٢١٢)؛ لذلك منع جمهورهم الفصل بين حرف الجر ومجروره، اختيارا، وأجازوه في الشعر(٢١٣)، بالظروف وما أشبهها(٢١٤)، ووصفوه بالقبح(٢١٥)، والفحش(٢١٦)، وبأنّه أقبح من الفصل بين المضاف والمضاف إليه(٢١٧) وبأنّه خبث(٢١٨).

وذكروا منه الفصل بالظرف، كقوله(٢١٩):

إنَّ عَمْرًا لا خَيْرَ فِي، اليَوْمَ، عَمْرٍو

إنَّ عَمْرًا مُكَثِّرُ الأَحْزَانِ [الخفيف]

والفصل بالجار والمجرور، كقوله(٢٢٠):

مُخَلَّقَةٌ لا يُستَطَاعُ ارتِقَاؤُهَا

وَلَيْسَ إِلَى، مِنْهَا، النُّزُولِ سَبِيلُ [الطويل]

والفصل بالقسم، نحو: اشتريته بواللهِ درهمٍ. ووصف جماعة الفصل بالقسم بأنّه نادر(٢٢١). ونقل ابن السّرّاج عن الأخفش أنه أجاز الفصل بين ربّ ومجرورها بالأيمان (القسم)، نحو: ربَّ، واللهِ، رجلٍ قد رأيتُ. ومنعه هو(٢٢٢). ونقل ابن عصفور جواز الفصل بالقسم عن خلف الأحمر، ومنعه أيضا(٢٢٣). ولم يستبعده أبو حيان، " إلا أنّ الاحتياط ألا يقدم عليه إلا بسماع "(٢٢٤).

والفصل بالفعل، فقد نقل عن الكسائي أنه حكى: أخذته بأدّى ألفِ درهمٍ(٢٢٥).

وذكر ابن جني الفصل بـ (كان)، كقوله:

جِيَادُ بَنِي أَبِي بَكْرٍ تَسَامَى

عَلَى، كَانَ، المُسَوَّمَةِ العِرَابِ [الوافر]

وأجازه " من قِبَلِ أنّها زائدة مؤكّدة "(٢٢٦).

ومنه الفصل بـ (لا) الزائدة، نحو: جئت بلا زادٍ، وغضبت من لا شيء(٢٢٧) ، والفصل بـ (ما) الزائدة، كقوله تعالى: { فبما نقضِهم ميثاقَهم }(٢٢٨) ، وقوله: { عمّا قليلٍ }(٢٢٩) . ومثل هذا الفصل جائز غير مستكره(٢٣٠).

الفصل بين المضاف والمضاف إليه

أنبه النحاة إلى أنّ الفصل بين المضاف والمضاف إليه كثير(٢٣١) ، غير عزيز(٢٣٢) في كلام العرب. وذكروا أنّه يفصل بينهما بالفعل(٢٣٣) ، والفاعل(٢٣٤)، والمفعول به(٢٣٥)، والمفعول لأجله(٢٣٦)، والنداء،(٢٣٧) والنعت(٢٣٨)، والمعطوف(٢٣٩)، والتوكيد اللفظي(٢٤٠)، والظرف(٢٤١)، وحرف الجر(٢٤٢)، والقسم(٢٤٣)، والجملة الشرطية(٢٤٤)، وإمّا(٢٤٥)، وما(٢٤٦)، وأنْ(٢٤٧)، واللام الجارة الزائدة(٢٤٨)، واللام الزائدة غير الجارة(٢٤٩). وعلى الرغم من ذلك فلم يكن موقفهم واحدا من هذه المسألة.

فقد نقل بعضهم عن يونس أنّه يجيز الفصل بين المضاف والمضاف إليه بالظرف وحرف الجر في السّعة(٢٥٠)، ونقل آخرون أنه قيد ذلك بالظرف التام خاصّة(٢٥١)، وهو ما أكده الرضي(٢٥٢).

ومذهب أكثر النحويين انّه لا يجوز إلا في الشعر ضرورة(٢٥٣). ونقل عن الكوفيين جواز الفصل بين المضاف والمضاف إليه بغير الظرف وحرف الجر، لضرورة الشعر؛ لكثرته في الكلام، وعن البصريين أنه لا يجوز ذلك بغير الظرف وحرف الجر؛ لأنّه يتسع فيهما ما لا يتسع في غيرهما(٢٥٤).

ورأى ابن مالك أنّه يجوز الفصل بين المضاف والمضاف إليه، اختيارا، بما عمل فيه المضاف من مفعول، أو ظرف، أو شبهه(٢٥٥)؛ "لأن كون الفاصل معمولا للمضاف إليه يزيل أجنبيته، وكونه غير فاعل يسوغ فيه تأخيره، فيكون الفصل كلا فصل "(٢٥٦). ونقل عنه أنه من أحسن الضرورات، وأنّه إنْ لم يتعلّق الفاصل بالمضاف ضعف عنده(٢٥٧).

وذهب ابن هشام إلى أنّ مسائل الفصل سبع، منها ثلاث جائزة في السّعة؛ وهي: أنْ يكون المضاف مصدرا، والمضاف إليه فاعله، والفاصل مفعوله أو ظرفه. والثانية أن يكون المضاف وصفا، والمضاف إليه مفعوله الأول، والفاصل مفعوله الثاني، أو ظرفه. والثالثة أن يكون الفاصل قسما. والأربع الباقية تختص بالشعر، وهي: الفصل بالأجنبي؛ أي معمول غير المضاف؛ كالفاعل، والمفعول، والظرف. والثانية الفصل بفاعل المضاف. والثالثة الفصل بنعت المضاف. والأخيرة بالفصل بالنداء(٢٥٨).

وذكر الأُشمونيّ أنّ من الفصل ما هو جائز في السعة، خلافا للبصريين في تخصيصهم ذلك بالشعر، مطلقا(٢٥٩). ومن ذلك جواز نصب المنادى المكرر إذا ولي الثاني اسم مجرور، كقوله:

يَا تَيْمَ تَيْمَ عَدِيٍّ لا أَبَا لَكُمُ
لا يُلْقِيَنَّكُمْ فِي سَوْأَةٍ عُمَرُ(٢٦٠) *[البسيط]*

وصحح أبو حيان الفصل بالمفعول به لوجوده في القراءة القرآنية(٢٦١) .

وذهب بعض المحدثين إلى أنّ " الأخذ برأي البصريين أفضل، حرصا على وضوح المعاني، وجريا على مراعاة النسق الأصيل في تركيب الأساليب. فمما لا شك فيه أن الفصل بين المتضايفين لا يخلو من إسدال ستار ما على المعنى، لا يرتفع، ولا يزول إلا بعد عناء فكري يقصر، أو يطول، وأنّ الأسلوب المشتمل على الفصل غريب على اللسان والآذان، ولا سيما اليوم"(٢٦٢). كما أن في إهمال رأي غيرهم تضييقا وحصرا لأساليب العربية.

التوابع

التوكيد

من نافلة القول أنّ التوكيد اللفظي يجري في الألفاظ كافة، سواء أكانت أسماء، أم أفعالا، أم حروفا، أم جملا، أم غير ذلك.

فإذا أُكّد الحرفُ غير المستقل(٢٦٣)، وكان على حرف واحد كواو العطف، وحرف الجر، لم يكرر وحده، إلا في الشعر؛ كقوله:

وَصَالِيَاتٍ كَكَمَا يُؤَثْفَيْنْ [الرجز]

وإذا لم يكن غير المستقل على حرف واحد، ولا واجب الاتصال، جاز تكريره وحده، نحو: إنّ إنّ زيدا قائم، والأحسن الفصل بينهما، نحو: إنّ في الدار إنّ زيدا قائم.

وأمّا توكيد المستقل فيجوز بلا فصل، نحو قول الشاعر:

لا لا أَبُوحُ بِحُبِّ مَيَّةَ إِنَّهَا
أَخَذَتْ عَلَيَّ مَوَاثِقًا وَعُهُودَا [الكامل]

أو مع فصل، كقوله تعالى: {وهم بالآخرة هم كافرون}(٢٦٤) ، وقول الشاعر:

تَرَاكِهَا مِنْ إِبِلٍ تَرَاكِهَا(٢٦٥) [الرجز]

ويجوز كذلك الفصل بين ألفاظ التوكيد المعنوي ومؤكّداتها، كقول الشاعر:

إِذَا بَكَيْتُ قَبَّلَتْنِي أَرْبَعَا
إِذًا ظَلَلْتُ الدَّهْرَ أَبْكِي أَجْمَعَا [الرجز]

وقوله تعالى(٢٦٥) : {ولا يحزنّ ويرضينّ بما آتيتهن كلهن}(٢٦٧) .

وقد اختلف النحاة في الفصل بالحرف (إمّا) بين المؤكّد والمؤكِّد، نحو: سأسعدُ بالقوم إمّا كلهم، وإمّا بعضهم؛ فأجازه الكسائي والفراء، ومنعه الجمهور(٢٦٨) .

وإذا أكّد ضمير الرفع المتصل، أو المستتر معنوياً، وجب الفصل عند البصريين، نحو: جئت أنا نفسي(٢٦٩).

النعت

نصّ النحاة على أنّ الفصل بين النعت والمنعوت ليس سهلا؛ لأنهما كشيء واحد، كما الفصل بين البدل والمبدل منه؛ لأنّ البدل على نية تكرار العامل(٢٧٠)، وليس النعت كذلك. فاشترط

جمهورهم لصحة الفصل بين النعت والمنعوت ألا يكون الفاصل أجنبيًا، نحو: ضرب هندا غلامُها التميميّةَ، وإنْ كان الفاصل أجنبيّا فغير جائز، كقوله تعالى: {لكلٍّ جعلنا منكم شرعة ومنهاجا}(٢٧١)، بجعل (منكم) صفة لـ (كل)(٢٧٣). وقد جوّز الرضيّ ذلك؛ " لأنّ الفصل بين الوصف والموصوف بالأجنبيّ عير ممتنع"(٢٧٣).

ونقِل عن هشام بن معاوية أنّه منع الفصل بين النعت والمنعوت بحرف الجر مطلقا، نحو: قام زيد في الدار الظريفُ، وعن الفراء الجواز إنْ كان حرف الجر تاما، أي تم الكلام به، والمنع إنْ كان حرف الجر ناقصا(٢٧٤).

وذكروا أنّه لا يفصل بين الصفة والموصوف بـ (إلا)، فلا يقال: جاءني رجلٌ إلا راكبٌ(٢٧٥). كما لا يفصل بين اسم الإشارة ونعته في نحو: يا أيّهذا الرجل، فلا يجوز ها هنا: يا أيّهذا اليوم الرجلُ(٢٧٦).

وذكر النحاة صحّة الفصل بين النعت والمنعوت بالجملة المفسّرة، في باب الاشتغال، وحملوا على ذلك قوله تعالى: {إن امرؤ هلك ليس له ولد وله أخت فلها نصف ما ترك}(٢٧٧). وقول الشاعر:

ألا رَجُلًا جَزاهُ اللهُ خَيْرًا
يَدُلُّ عَلى مُحَصّلَةٍ تَبيتُ [الوافر]

بجعل (جملة يدل) في موضع النصب، صفة لـ (رجلا)، وقد فصلت بينهما جملة (جزاه اللهُ خيرا)(٢٧٨).

كما ذكروا صحة الاعتراض بينهما، كقوله تعالى(٢٧٩): {وإنَّهُ لَقَسَمٌ، لَو تَعْلَمُون، عَظِيمٌ}(٢٨٠).

العطف

ذكر النحويون أنّ الأصل ألا يُفصل بين العاطف والمعطوف بشيء، سواء بالمفرد أم بغيره(٢٨١)، ثمّ اختلفوا. فإن كان الفصل بالجملة فهو ممتنع، إلا في الضرورة الشعرية عند الجمهور؛ كقول الشاعر:

وَبَلْدةٍ لَيْسَ بِهَا طُوريّ
وَلا خَلا الجِنَّ بِهَا إِنْسِيُّ [الرجز]

إذ فصل بين العاطف (الواو)، والمعطوف (بها طوري) بجملة (خلا الجنّ)(٢٨٢). وذكر البغدادي أنّ ابن السرّاج نقل جوازه، في السّعة، عن الأحمر الكوفي(٢٨٣) .

وأمّا إنْ كان الفصل بالمفرد ، ظرفا كان أو غيره، فأجازه الجمهور في السّعة، ومنعه الكسائي، والفراء، وأبو علي الفارسي؛" لأن العاطف كالنائب عن العامل، فلا يتسع فيه بالفصل بينه وبين معطوفه، كما لا يفصل بين العامل والمعمول "(٢٨٤). وذكر بعضهم أنّ الفصل جائز بالظرف(٢٨٥)، في الضرورة الشعرية(٢٨٦). ومنعه بعضهم(٢٨٧). وقيد السلسيلي جوازه بعدم كون المعطوف فعلا؛ نحو قوله تعالى: {وجَعَلْنا مِن بينِ أيديهِم سَدًّا ومِن خَلْفِهِمْ سَدًّا}(٢٨٨)، فإنْ كان المعطوف فعلا، نحو: قام زيد وفي الدار قعد، فممتنع(٢٨٩).

وذكر الرضي أنه يجوز الفصل بين العاطف والمعطوف، غير المجرور بالقسم، كقولك: قام زيد ثمّ واللهِ عمرٌو، وبالشرط، كقولك: أكرم زيدا ثمّ إنْ أكرمتني عمرا، وبالظن، كقولك: خرج محمد أو أظن عمرٌو، واشترط ألا يكون العاطف الفاء والواو؛ لكونهما على حرف واحد، فلا ينفكّان عن معطوفهما، ولا أم المتصلة؛ لأنّه يليها ما يلي الاستفهام الذي قبلها في الأغلب(٢٩٠) .

ومن هذا الباب اشتراط البصريين لصحة عطف الظاهر على ضمير الرفع المتصل أو المستتر بلا قبح أنْ يَفصل بينهما أحد ثلاثة أمور(٢٩١)، وهي: الضمير المنفصل، كقوله تعالى: {لَقَدْ كُنْتُم أَنْتُم وَآباؤُكُم فِي ضَلالٍ مُبِينٍ}(٢٩٢)، أو المفعول، كقوله تعالى: {جَنَّاتُ عَدْنٍ يَدْخُلُونَها وَمَنْ صَلَحَ}(٢٩٣)، أو لا النافية، كقوله تعالى: { مَا أَشْرَكْنَا وَلا آبَاؤُنَا}(٢٩٤).

ونقل أبو حيان عن أبي عليّ الفارسيّ أنّه منع الاعتراض بين العاطف والمعطوف(٢٩٥)، غير أن أبا عليّ عرَض هذه المسألة في (المسائل الحلبيات) بما يفيد أنه يجيزها. قال: "وقد جاء ـ أي الاعتراض - بين المعطوف والمعطوف عليه فيما أنشده أبو زيد من قول الشاعر ..."(٢٩٦).

الهوامش:

(١) ابن فارس: مقاييس اللغة، تحقيق عبد السلام هارون، ط ٢، مطبعة مصطفى البابي الحلبي بمصر، ١٩٦٩ م، ٤/٥٠٥.

(٢) الخوارزمي: مفاتيح العلوم، تقديم جودت فخر الدين، دار المناهل، بيروت، ط ١، ١٩٩١ م، ص ١٣٧.

(٣) الفيروز ٱبادي: القاموس المحيط، الهيئة العامة للكتاب، ١٩٧٧ م، (فصل).

(٤) القزويني: التلخيص في علوم البلاغة، ضبطه وشرحه عبد الرحمن البرقوقي، دار الكتاب العربي، بيروت، (د ت)، ص ١٧٥.

(٥) ينظر: حمدي الجبالي: في مصطلح النحو الكوفي، رسالة ماجستير، جامعة اليرموك، ١٩٨٢ م، ص ٢٣.

(٦) عقد ابن جني في الخصائص فصلا حول الفروق والفصول بين فيه بعضا منها ولا سيما قبيحها. ينظر: ابن جني: الخصائص، تحقيق محمد علي النجار، ط ٢، دار الهدى للطباعة والنشر، بيروت، (د ت)، ٢/٣٩٠ وما بعدها.

(٧) أبو علي الفارسي: المسائل الحلبيات، تحقيق حسن هنداوي، ط ١، دار القلم دمشق، ودار المنارة بيروت، ١٩٧٨ م، ص ١٤٣.

(٨) سيبويه: الكتاب، تحقيق عبد السلام هارون، ط ٢، الهيئة المصرية العامة للكتاب. القاهرة، ١٩٧٣- ١٩٧٧م، ٢/١٩٧. والأشموني: شرح الأشموني، دار إحياء الكتب العربية، القاهرة، (د ت) ١/١٠٤-١٠٥. وعبد القادر البغدادي: خزانة الأدب، دار صادر، بيروت ، (د ت) ، ٤/٤٧١.

(٩) سورة آل عمران الآية ١١٩.

(١٠) سورة النساء الآية ١٠٩.

(١١) الفراء: معاني القرآن، ط ٢، عالم الكتب، بيروت، ١٩٨٠م، ١/٢٣١-٢٣٢. وينظر: أبو جعفر النحاس: إعراب القرآن، تحقيق زهير غازي زاهد، ط ٣، عالم الكتب، بيروت، ١٩٨٨م ١/٤٠٢-٤٠٣.

(١٢) الزجاج: معاني القرآن وإعرابه، تحقيق عبد الجليل شلبي، ط ١، دار الحديث القاهرة، ١٩٩٤م ١/٤٦٣.

(١٣) المصدر نفسه ١/٤٦٣.

(١٤) سورة النمل الآية ٤٢.

(١٥) الشيخ مصطفى الغلاييني: جامع الدروس العربية، ط ٣، المكتبة العصرية، بيروت، صيدا، ١٩٧٣م ٢/١٢٨، و ٣/٢٦١.

(١٦) الأشموني: شرح الأشموني ١/١٠٥، والبغدادي: خزانة الأدب ٢/٤٧٩، و ٤/٤٨٧.

(١٧) سيبويه: الكتاب ٢/٣٥٤، والبغدادي: خزانة الأدب ٢/٤٧٩، و ٤/٤٧١.

(١٨) أبو عبد الله السلسيلي: شفاء العليل في إيضاح التسهيل، تحقيق الشريف البركاتي، ط ١، المكتبة الفيصلية، مكة المكرمة، ١٩٨٦م، ١/٢٥٨.

(١٩) المبرد: المقتضب، تحقيق محمد عبد الخلق عضيمة، عالم الكتب، بيروت، (د ت)، ٣/١٩٣، وابن جني: الخصائص ٢/٤٠٢، والسلسيلي: شفاء العليل ١/٢٤٩.

(٢٠) أبو حيان الأندلسي: ارتشاف الضرب من لسان العرب، تحقيق مصطفى النماس، جـ ١، مطبعة النسر الذهبي، القاهرة، ١٩٨٤م، ١/٥٥١، والسلسيلي: شفاء العليل ١/٢٤٩.

(٢١) السيوطي: همع الهوامع، تحقيق عبد العال سالم مكرم، مؤسسة الرسالة، بيروت، ١٩٩٢م، ١/٣٠٣.

(٢٢) أبو علي الفارسي: المسائل الحلبيات ص ١٤١، والبغدادي: خزانة الأدب ٢/٤٨١، والسيوطي: همع الهوامع ١/٣٠٣. ونقل السيوطي عن ابن مالك أن تكون جملة النداء بعد الخطاب، كقوله: **وأنت الذي، يا سعد، أُبْتَ بمشهدٍ**، وإن لم يكن مخاطبٌ عُدّ الفصل أجنبيا ضرورةً.

(٢٣) ينظر في الخلاف في موصوليتها: السيوطي: همع الهوامع ١/٢٩١.

(٢٤) أبو حيان: ارتشاف الضرب ١/٥٥١، والسيوطي: همع الهوامع ١/٣٠٤.

(٢٥) أبو علي الفارسي: المسائل الحلبيات ص ١٤١.

(٢٦) أبو حيان: ارتشاف الضرب ١/٥٤١. وينظر: السيوطي: همع الهوامع ١/٣٠١.

(٢٧) الأشموني: شرح الأشموني ،تحقيق محيي الدين عبد الحميد، ط ١، مطبعة السعادة، مصر، ١/١١٣. وينظر: ابن هشام: شرح قطر الندى، ط ١١، مطبعة السعادة، مصر، ص ١٣٣.

(٢٨) أبو حيان: تذكرة النحاة، تحقيق عفيف عبد الرحمن، ط ١، مؤسسة الرسالة، بيروت، ١٩٨٦م، ص ٥٥٨.

(٢٩) السيوطي: همع الهوامع ٢/٢٥٩.

(٣٠) المصدر نفسه ٢/٢٥٩-٢٦٠.

(٣١) السهيلي: نتائج الفكر في النحو، تحقيق محمد إبراهيم البنا، دار الاعتصام، القاهرة، (د ت)، ص ١٦٨.

(٣٢) ابن جني: اللمع في العربية، تحقيق حامد مؤمن، ط ٢، عالم الكتب ومكتبة النهضة، بيروت، ١٩٨٥م، ص ٨٠.

(٣٣) المبرد: المقتضب ٢/١٤٨، و ٣٣٨.

(٣٤) سورة هود الآية ٦٧.

(٣٥) أبو حيان: ارتشاف الضرب ١/٣٥١، وابن الدهان: الفصول في العربية، حققه فائز فارس، ط ١، دار الأمل أربد، ومؤسسة الرسالة بيروت، ١٩٨٨م، ص ١٤.

(٣٦) أبو حيان: ارتشاف الضرب ١/٣٥١، وابن هشام: تخليص الشواهد وتلخيص الفوائد، تحقيق وتعليق عباس الصالحي، ط ١، دار الكتاب العربي، بيروت، ١٩٨٦م، ص ٤٨١، وابن هشام: شرح شذور الذهب، دار الفكر، بيروت (د ت)، ص ١٥٦.

(٣٧) ابن جني: الخصائص ٢/٣٩٠-٣٩١.

(٣٨) السهيلي: نتائج الفكر في النحو ص ٤١١.

(٣٩) أبو علي الفارسي: المسائل الحلبيات ص ١٤٦.

(٤٠) رضي الدين الاستراباذي: شرح الكافية، دار الكتب العلمية، بيروت، (د ت)، ١/٨٠، والبغدادي: خزانة الأدب ١/١٧.

(٤١) عباس حسن: النحو الوافي، ط ٤، دار المعارف بمصر، (د ت)، ١/٥٢٤.

(٤٢) الفراء: معاني القرآن ٢/٢٦.

(٤٣) سورة القيامة الآية ٢٧. وينظر: أبو حيان: ارتشاف الضرب ١/٤٤٤.

(٤٤) أبو علي الفارسي: المسائل الحلبيات ص ١٤٦.

(٤٥) المبرد: المقتضب ٤/٩٨-٩٩، وينظر حاشيته أيضا.

(٤٦) ابن هشام: شرح شذور الذهب ص ٢٥، وينظر: السيوطي: همع الهوامع ٢/٩٢.

(٤٧) سيبويه: الكتاب ١/١٤٧، ورضي الدين الاستراباذي: شرح الكافية ١/٢٦٨، ٣٢٦.

(٤٨) أبو حيان: البحر المحيط، مطابع النصر الحديثة، الرياض، (د ت)، ٨/٣٢٩.

(٤٩) الأنباري: أسرار العربية، تحقيق محمد بهجة بيطار، مطبوعات المجمع العلمي العربي بدمشق، (د ت)، ص ١٤٥-١٤٦، والإنصاف في مسائل الخلاف، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، دار الفكر، بيروت، (د ت)، مسألة رقم ١٩ ، ١/١٦٦.

(٥٠) عبد القاهر الجرجاني: دلائل الإعجاز، تحقيق محمد عبد المنعم خفاجي، مكتبة القاهرة، ١٩٧٦م، ص ٢٦٦.

(٥١) المبرد: المقتضب ٤/٣٨٢، وأبو علي الشلوبين: شرح المقدمة الجزولية الكبير، تحقيق تركي العتيبي، ط ١، مكتبة الرشيد، الرياض، ١٩٩٣م، ٢/٨٩٨ ، والمالقي : رصف المباني في شرح حروف المعاني ، تحقيق أحمد الخراط ، ط ٢ ، دار القلم ، دمشق، ١٩٨٥م، ص ٣٣٥.

(٥٢) سيبويه: الكتاب ٣/١١٠.

(٥٣) البغدادي: خزانة الأدب ٣/٥٧٢.

(٥٤) أبو الحسن المجاشعي: شرح عيون الإعراب، حققه وقدم له حنا حداد، ط ١، مكتبة المنار، الزرقاء، الأردن، ١٩٨٥م، ص ١١٣.

(٥٥) ثعلب: مجالس ثعلب، شرح وتحقيق عبد السلام هارون، ط ٢، دار المعارف بمصر، (د ت)، ص ٣٥.

(٥٦) ابن السراج: الأصول في النحو، تحقيق عبد الحسين الفتلي، ط ١، مؤسسة الرسالة، بيروت، ١٩٨٥م، ١/٢٣٢. وينظر: أبو حيان: تذكرة النحاة ص ٦٠٢.

(٥٧) ٢/٩٤.

(٥٨) السيوطي: همع الهوامع ٢/١٧٦.

(٥٩) أبو حيان: ارتشاف الضرب ١٤٦/٢.

(٦٠) المصدر نفسه، ١٥٨/٢، والمرادي: الجنى الداني، تحقيق فخر الدين قباوة ومحمد فاضل، منشورات دار الآفاق الجديدة، بيروت، ١٩٨٣م، ص ٤٠٩، والبغدادي: خزانة الأدب ٢٩٤/٤.

(٦١) الرضي: شرح الكافية ١٤٦/١.

(٦٢) أبو علي الفارسي: المسائل الحلبيات ص ١٤٥، ١٤٦، ١٤٨. وينظر: الزجاج: معاني القرآن وإعرابه ٢٨٣/٣.

(٦٣) راجع : ابن منظور: لسان العرب، دار صادر، بيروت، (د ت)، ٦٢٦/١٢.

(٦٤) قيل: الأصل أن تكون هذه اللام بعد إن، وقبل: الأصل أن تكون قبل إن؛ لأنها لو قدرت بعد إن لزم الفصل بين إن ومعمولها بحرف له الصدر. ينظر: المرادي: الجنى الداني ص ١٢٩.

(٦٥) سورة البقرة الآية ٢٤٨.

(٦٦) المبرد: المقتضب ٢٤٣/٢، ٢٤٥، والسلسيلي: شفاء العليل ٣٦٢/١.

(٦٧) البغدادي: خزانة الأدب ٣٩١/٢.

(٦٨) الرضي: شرح الكافية ٣٥٦/٢، وابن هشام: مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، تحقيق مازن المبارك ومحمد علي حمد الله، ط ٣، دار الفكر، دمشق، ١٩٧٢م، ص ٣٧٢.

(٦٩) سورة هود الآية ١١١.

(٧٠) المجاشعي: شرح عيون الإعراب ص ١١٤.

(٧١) ينظر: أبو علي الشلوبين: شرح المقدمة الجزولية الكبير ٧٩٥/٢، و ٧٩٨، والهروي: الأزهية في علم الحروف، تحقيق عبد المعين الملوحي، مطبوعات مجمع اللغة العربية، دمشق، ١٩٨٢م، ص ٦٥ـ٦٦، وابن الدهان: الفصول ص ١٩، والرضي: شرح الكافية ٢٣٣/٢، والبغدادي: خزانة الأدب ٧٩٥/٢.

(٧٢) ابن هشام: شرح قطر الندى ص ١٥٩.

(٧٣) الأنباري: أسرار العربية ص ٢٤٧-٢٤٨.

(٧٤) المجاشعي: شرح عيون الإعراب ص ١٢٢.

(٧٥) الرضي: شرح الكافية ٢٥٨/١.

(٧٦) سيبويه: الكتاب ٢٩٨/٢ـ٢٩٩. وينظر: المبرد: المقتضب ٣٦١/٤، والسلسيلي: شفاء العليل ٣٨٤/١، وأبو علي الشلوبين: شرح المقدمة الجزولية الكبير ٩٩٩/٣، و ١٠٠٠.

(٧٧) أبو علي الشلوبين: شرح المقدمة الجزولية الكبير ١٠٠٤/٣-١٠٠٥.

(٧٨) الرضي: شرح الكافية ٢٦٢/١.

(٧٩) سيبويه: الكتاب ١١٤/٣.

(٨٠) ابن جني: الخصائص ٣٩١/٢.

(٨١) المرادي: الجنى الداني ص ٢٦٠.

(٨٢) سيبويه: الكتاب ص ٣/١١٥.

(٨٣) ابن هشام: مغني اللبيب ص ١٨٥.

(٨٤) المرادي: الجنى الداني ص ١٢٦–١٢٧، وأبو حيان: البحر المحيط ٣/٩٧، و ٨/٤٢٠، وارتشاف الضرب ١/١٠٤–١٠٥.

(٨٥) سورة آل عمران الآية ١٥٨.

(٨٦) سيبويه: الكتاب ٣/٥٢٦، وابن الدهان: الفصول في العربية ص ٥٥، وابن هشام: مغني اللبيب ص ٤٨٦، والمرادي: الجنى الداني ص١٤٣، والسلسيلي: شفاء العليل ٢/٨٨٧.

(٨٧) ابن هشام: شرح شذور الذهب ص ٢٩٠.

(٨٨) ابن السراج: الأصول في النحو ٢/١٤٩.

(٨٩) سيبويه: الكتاب ٣/١١٠.

(٩٠) السيوطي: همع الهوامع ٤/٩٠.

(٩١) أبو حيان: البحر المحيط ١/١١١، وارتشاف الضرب ١/٥٥٦.

(٩٢) السيوطي: همع الهوامع ٤/٩١.

(٩٣) أبو حيان: البحر المحيط ١/١١١، وتذكرة النحاة ص ٥٥٨.

(٩٤) البغدادي: خزانة الأدب ٣/٦٥٥.

(٩٥) أبو علي الشلوبين: شرح المقدمة الجزولية الكبير ٢/٧٩٨، والزجاج: معاني القرآن وإعرابه ١/١٠٤.

(٩٦) السيوطي: همع الهوامع ٤/١١٦.

(٩٧) أبو حيان: ارتشاف الضرب ٢/٤٠٧، وتذكرة النحاة ص ٥٥٨، والسيوطي: همع الهوامع ٤/١١٦.

(٩٨) همع الهوامع ٤/١١٨.

(٩٩) أبو حيان: تذكرة النحاة ص ٥٥٨، وارتشاف الضرب ٢/٣٩١-٣٩٢.

(١٠٠) السيوطي: همع الهوامع ٤/٩٦.

(١٠١) ابن جني: الخصائص ٢/٤١١.

(١٠٢) سيبويه: الكتاب ٣/١١٠. وينظر: أبو حيان: تذكرة النحاة ص ٥٥٨.

(١٠٣) السيوطي: همع الهوامع ٤/١٠٠.

(١٠٤) البغدادي: خزانة الأدب ٣/٦٥٥.

(١٠٥) سورة الحشر الآية ٧.

(١٠٦) السلسيلي: شفاء العليل ٢/ ٩٢٤١، والبغدادي: خزانة الأدب ٢/٥٩٧، والسيوطي: همع الهوامع ٤/١٠٠.

(١٠٧) أبو حيان: ارتشاف الضرب ٢/٢٩٤.

(١٠٨) الفراء: معاني القرآن ١/٦٩.

(١٠٩) السلسيلي: شفاء العليل ٢/٩٢٤.

(١١٠) السيوطي: همع الهوامع ٤/١٠٠.

(١١١) الأشموني: شرح الأشموني ٢/٢٨٠.

(١١٢) السيوطي: همع الهوامع ٤/١٠٠.

(١١٣) سيبويه: الكتاب ٣/١٢. وينظر: أبو حيان: تذكرة النحاة ص ٥٥٨.

(١١٤) المبرد: المقتضب ٢/١١. وعليه تجد بعض المتأخرين ينصون على الفصل بالقسم فقط. ينظر: ابن الدهان: الفصول في العربية ص ٥٢، والمرادي: الجنى الداني ص ٣٦٢، وابن هشام: شرح قطر الندى ص ٥٩.

(١١٥) ابن مالك: شرح عمدة الحافظ وعدة اللافظ. تحقيق عدنان الدوري، مطبعة العاني، بغداد، ص ٢٢٦، وابن هشام: مغني اللبيب ص ٣١.

(١١٦) أبو منصور الأزهري: تهذيب اللغة، تحقيق عبد السلام هارون، ١٩٦٤-١٩٦٧م، وما بعدها، ١٥/٥٠.

(١١٧) أبو حيان: تذكرة النحاة ص ٥٥٩. وينظر: السيوطي: همع الهوامع ٤/١٠٥، وابن هشام: مغني اللبيب ص ٣٢.

(١١٨) ابن هشام: مغني اللبيب ص ٣٢، والمرادي: الجنى الداني ص ٣٦٢، والسيوطي: همع الهوامع ٤/١٠٥.

(١١٩) السيوطي: همع الهوامع ٤/١٠٥.

(١٢٠) ابن هشام: مغني اللبيب ص ٣٢، والمرادي: الجنى الداني ص ٣٦٢.

(١٢١) أبو حيان: النكت الحسان في شرح غاية الإحسان، تحقيق عبد الحسين الفتلي. ط ٢، مؤسسة الرسالة. بيروت. ١٩٨٨م، ص ١٤٥.

(١٢٢) سيبويه: الكتاب ٣/١١١.

(١٢٣) ابن جني: الخصائص ٢/٤١٠.

(١٢٤) ابن هشام: مغني اللبيب ص ٣٦٦، والبغدادي: خزانة الأدب ٣/٦٢٦.

(١٢٥) المرادي: الجنى الداني ص ٢٩٦.

(١٢٦) ارتشاف الضرب: ارتشاف الضرب ٢/٥٤٥، والسيوطي: همع الهوامع ٤/٣١٥.

(١٢٧) عباس حسن: النحو الوافي ٤/٣٨٤.

(١٢٨) ابن هشام: مغني اللبيب ص ٣٢٣.

(١٢٩) سورة البقرة الآية ١٥٠.

(١٣٠) سيبويه: الكتاب ٣/١١٢، والمبرد: المقتضب ٢/٧٤، والزجاج: معاني القرآن وإعرابه ٢/١١٦-١١٧.

(١٣١) الزجاج: معاني القرآن وإعرابه ٢/٤٣٢. وينظر: المبرد: المقتضب ٢/٧٥، وأبو حيان: ارتشاف الضرب ٢/٥٥١-٥٥٢.

(١٣٢) الفراء: معاني القرآن ١/٤٢٢. وينظر: ابن السراج: الأصول في النحو ٢/٢٣٦.

(١٣٣) أبو حيان: ارتشاف الضرب ٢/٥٥١-٥٥٢، والسيوطي: همع الهوامع ٤/٣٢٥-٣٢٦.

(١٣٤) الفراء: معاني القرآن ١/٤٢٢. وينظر: أبو حيان: البحر المحيط ٧/٢٥١، وارتشاف الضرب ٢/٥٥٧.

(١٣٥) سورة الواقعة الآية ٨٨ـ٨٩.

(١٣٦) المرادي: الجنى الداني ص ٥٢٤ـ ٥٢٦. وينظر: أبو علي الشلوبين: شرح المقدمة الجزولية الكبير ١/٢٢٥.

(١٣٧) سورة الضحى الآية ١١.

(١٣٨) المرادي: الجنى الداني ص ٥٢٥-٥٢٦. وينظر: أبو حيان: البحر المحيط ١/١١٩.

(١٣٩) ابن هشام: مغني اللبيب ص ٨٣، وأبو حيان: ارتشاف الضرب ٢/٥٧، والمرادي: الجنى الداني ص ٥٢٧، والرضي: شرح الكافية ١/٩٣، والسيوطي: همع الهوامع ٤/٣٥٩.

(١٤٠) السيوطي: همع الهوامع ٥/٧٠ وأبو حيان: البحر المحيط ١/١٦٤، ١٧٧، والسلسيلي: شفاء العليل ٢/٦٤٧.

(١٤١) ابن هشام: مغني اللبيب ص ٦١٩.

(١٤٢) أبو جعفر النحاس: إعراب القرآن ١/٢٠٤.

(١٤٣) البغدادي: خزانة الأدب ٢/١٧٢.

(١٤٤) سيبويه: الكتاب ١/١١٥، والبغدادي: خزانة الأدب ٣/٤٥١.

(١٤٥) سورة الأحزاب الآية ٦.

(١٤٦) الأشموني: شرح الأشموني ٢/٥٢.

(١٤٧) البغدادي: خزانة الأدب ٣/٤٩٤.

(١٤٨) المصدر نفسه ١/٢٢٩.

(١٤٩) السيوطي: همع الهوامع ٥/١١٦.

(١٥٠) سيبويه: الكتاب ١/٧٣، وابن السراج: الأصول في النحو ١/١٠٦، والرضي: شرح الكافية ٢/٣٠٩.

(١٥١) ابن يعيش: شرح المفصل، عالم الكتب بيروت، ومكتبة المتنبي القاهرة، (د ت)، ٧/١٥٠.

(١٥٢) ابن السراج: الأصول في النحو ١/٤٠٦، وينظر: ابن يعيش: شرح المفصل ٧/١٥١ـ١٥٢.

(١٥٣) الكنغراوي: الموفي في النحو الكوفي، شرح محمد بهجة البيطار، المجمع العلمي العربي بدمشق، (د ت)، ص ٨٦.

(١٥٤) الرضي: شرح الكافية ٢/٣٠٩.

(١٥٥) أبو علي الشلوبين: شرح المقدمة الجزولية الكبير ٢/٨٩٢.

(١٥٦) ابن عقيل: المساعد على تسهيل الفوائد، تحقيق وتعليق محمد كامل بركات، دار الفكر دمشق، جـ ١، ١٩٨٠م، وجـ ٢، ٢/١٥٧.

(١٥٧) السلسيلي: شفاء العليل ٢/٦٠٣ وما بعدها.

(١٥٨) الرضي: شرح الكافية ٢/٣٠٩.

(١٥٩) المبرد: المقتضب ٤/١٧٨، وينظر: الرضي: شرح الكافية ٢/٣٠٩، والسيوطي: همع الهوامع ٢/٩١.

(١٦٠) الصدر نفسه ٤/١٨٧.

(١٦١) ابن السراج: الأصول في النحو ١/١٠٦ـ١٠٧.

(١٦٢) ابن إسحق الصيمري: التبصرة والتذكرة، تحقيق فتحي مصطفى، ط ١، ١٤٠٣ هـ، دار الفكر، دمشق. ١ ٢٦٨.

(١٦٣) أبو علي الشلوبين: شرح المقدمة الجزولية الكبير ٨٩٢/٢.

(١٦٤) سيبويه: الكتاب ٧٣/١.

(١٦٥) أبو حيان: النكت الحسان ص ١٣٧، وينظر: الرضي: شرح الكافية ٣٠٩/٢.

(١٦٦) عباس حسن: النحو الوافي ٣٥٩/٣.

(١٦٧) الأشموني: شرح الأشموني ٢٧/٢-٢٨

(١٦٨) المصدر نفسه ٢٨/٢.

(١٦٩) الأزهري: شرح التصريح على التوضيح، دار إحياء الكتب العربية، البابي الحلبي، القاهرة، (د ت)، ٩٠/٢.

(١٧٠) المساعد ١٥٧/٢، وهمع الهوامع ٦١/٥، والموفي في النحو الكوفي ص ٨٦.

(١٧١) أبو حيان: منهج السالك في الكلام على ألفية ابن مالك، تحقيق سدني جليزر، نيوهافن، ١٣٦٧ هـ، ص ٣٨١.

(١٧٢) السيوطي: همع الهوامع ٣٢/٥.

(١٧٣) ابن السراج: الأصول في النحو ١١٩/١.

(١٧٤) السيوطي: همع الهوامع ٣٢/٥-٣٣.

(١٧٥) السلسيلي: شفاء العليل ٦٠٤/٢، وينظر: ابن السراج: الأصول في النحو ١١٩/١.

(١٧٦) سورة الكهف الآية ٥٠.

(١٧٧) أبو علي الشلوبين: شرح المقدمة الجزولية الكبير ٣٠٩/٣. وينظر: السيوطي: همع الهوامع ٤٦/٥.

(١٧٨) السيوطي: همع الهوامع ٤٨/٥.

(١٧٩) أبو علي الفارسي: المسائل الحلبيات ص ١٤٨، والأنباري: الإنصاف ٨٠/١، وابن منظور: لسان العرب ٢٤٢/١٢.

(١٨٠) سيبويه: الكتاب ١٢٧/١.

(١٨١) علي الحمد ويوسف الزعبي: المعجم الوافي في النحو العربي، منشورات دار الثقافة والفنون، عمّان، ١٩٨٤م. ص ١٥٤-١٥٥.

(١٨٢) سيبويه: الكتاب ١٢٣/١، وابن هشام: شرح شذور الذهب ص ٣٧٩-٣٨٠، والبغدادي: خزانة الأدب ٢٣/٤.

(١٨٣) سيبويه: الكتاب ١٢٣/١، وابن هشام: شرح شذور الذهب ص ٣٨١.

(١٨٤) الأشموني: شرح الأشموني ٣٣٣/١، والسيوطي: همع الهوامع ١٥١/٥.

(١٨٥) أبو علي الشلوبين: شرح المقدمة الجزولية الكبير ٧٥٩/٢.

(١٨٦) الرضي: شرح الكافية ١٦٨/١، وينظر: ١٧٣/١.

(١٨٧) الأشموني: شرح الأشموني ٣٣٦/١.

(١٨٨) السيوطي: همع الهوامع ٢٤٠/٣

(١٨٩) السلسيلي: شفاء العليل ٨٠٤/٢، والسيوطي: همع الهوامع ٤٥/٣.

(١٩٠) الرضي: شرح الكافية ١/٢٦٥، والسيوطي: همع الهوامع ٣/٣٩-٤٠.

(١٩١) الرضي: شرح الكافية ١/١٤٢، ١٤٣.

(١٩٢) الكتاب: سيبويه، بولاق، ١٣١٦هـ، ١/٢٩٢، والمبرد: المقتضب ٣/٥٥، والسلسيلي: شفاء العليل ٢/٥٧٩.

(١٩٣) سورة البقرة الآية ٢٦٠.

(١٩٤) أبو حيان: ارتشاف الضرب ١/٣٥٦، ٣٥٩.

(١٩٥) أبو حيان: ارتشاف الضرب ١/٣٦٨، والسلسيلي: شفاء العليل ٢/٥٧٣، والبغدادي: خزانة الأدب ٣/٣١٧.

(١٩٦) المبرد: المقتضب ٣/٥٥، والزجاج: معاني القرآن وإعرابه ٤/٢١١، وابن الدهان: الفصول في العربية ص ٩٧.

(١٩٧) أبو حيان: ارتشاف الضرب ١/٣٧٧، والسيوطي: همع الهوامع ٤/٨٢.

(١٩٨) ابن هشام: شرح جمل الزجاجي، دراسة وتحقيق علي محسن عيسى، ط ٢، عالم الكتب، بيروت، ١٩٨٦م، ص ٢١٦.

(١٩٩) سيبويه: الكتاب ٢/١٦٤-١٦٧، والأنباري: الإنصاف مسألة رقم ١١، وأسرار العربية ص ٢١٦، وابن عقيل: المساعد ٢/١١٢-١١٣، والرضي: شرح الكافية ١/٢٢٣.

(٢٠٠) أبو حيان: ارتشاف الضرب ١/٣٧٧.

(٢٠١) السيوطي: همع الهوامع ٤/٨٣.

(٢٠٢) سيبويه: الكتاب ٢/١٦٧. وينظر: أبو حيان: ارتشاف الضرب ١/٣٧٧.

(٢٠٣) الأنباري: الإنصاف مسألة رقم ١١، والسيوطي: همع الهوامع ٤/٨٣.

(٢٠٤) ابن عقيل: المساعد ٢/١١٢- ١١٣، والسيوطي: همع الهوامع ٤/٨٣.

(٢٠٥) المبرد: المقتضب ٣/٦١. وينظر: أبو حيان: ارتشاف الضرب ١/٣٧٧، والسيوطي: همع الهوامع ٤/٨٣.

(٢٠٦) سورة الدخان الآية ٢٥.

(٢٠٧) العكبري: إملاء ما منّ به الرحمن، تحقيق وتصحيح إبراهيم عطوة عوض، ط ٢، البابي الحلبي، القاهرة، ١٩٦٩م، ١/٩٠.

(٢٠٨) ابن الحاجب: الكافية في النحو، تحقيق طارق نجم عبد الله، ط ١، مكتبة دار الوفاء للنشر والتوزيع، جدة، ١٩٨٦م، ص ٩٧.

(٢٠٩) أبو حيان: ارتشاف الضرب ١/٣٨٨، والسيوطي: همع الهوامع ٤/٨٥.

(٢١٠) الأنباري: أسرار العربية ص ٢١٦.

(٢١١) ابن عصفور: شرح جمل الزجاجي، تحقيق صاحب أبو جناح، الجمهورية العراقية، وزارة الأوقاف والشئون الدينية، ١/٥٠٦-٥٠٦.

(٢١٢) ابن جني: الخصائص ٢/٣٩٠.

(٢١٣) سيبويه: الكتاب ١/١٧٤، ١٧٥، ١٧٨-١٨٠، وابن السراج: الأصول في النحو ١/٤٢٢، والزجاج: معاني القرآن وإعرابه ٣/٦٢،

(٢١٤) المبرد: المقتضب ٣/٦٢.

(٢١٥) سيبويه: الكتاب ٣/٥٠٢.

(٢١٦) ابن يعيش: شرح المفصل ٣/٢٣.

(٢١٧) ابن جني: الخصائص ٢/٢٩٥.

(٢١٨) الكتاب ٢/١٢٤.

(٢١٩) ينظر: الأشموني: شرح الأشموني ٢/٤٨٧، والسلسيلي: شفاء العليل ٢/٦٨٢.

(٢٢٠) ابن عصفور: شرح جمل الزجاجي ١/٥٠٧. ويروى صدره: لو كنت في خلقاء أو رأسِ شاهقٍ. ينظر: الأشموني: شرح الأشموني ٢/٤٨٧.

(٢٢١) الأشموني: شرح الأشموني ٢/٤٨٧، والسلسيلي: شفاء العليل ٢/٦٨٢.

(٢٢٢) ابن السراج: الأصول في النحو ١/٤٢٢.

(٢٢٣) ابن عصفور: شرح جمل الزجاجي ١/٥٠٦. وينظر: أبو حيان: ارتشاف الضرب ٢/٤٥٦-٤٥٧.

(٢٢٤) السيوطي: همع الهوامع ٤/٢٢٧.

(٢٢٥) أبو حيان: ارتشاف الضرب ٢/٤٧٤، وابن يعيش: شرح المفصل ٣/٢٣.

(٢٢٦) ابن جني: سر صناعة الإعراب، تحقيق السقا وآخرين، ط ١، مطبعة البابي الحلبي، القاهرة، ١٩٥٤م، ١/٢٩٨.

(٢٢٧) ابن هشام: مغني اللبيب ص ٣٢٣، والبغدادي: خزانة الأدب ٢/٩٤، والسيوطي: همع الهوامع ٢/٢٠٢.

(٢٢٨) سورة النساء الآية ١٥٥.

(٢٢٩) سورة المؤمنون الآية ٤٠.

(٢٣٠) ابن جني: سر صناعة الإعراب ١/٢٩٨، والأشموني: شرح الأشموني ١/٤٧٨.

(٢٣١) ابن جني: الخصائص ٢/٤٠٩.

(٢٣٢) الرضي: شرح الكافية ١/٢٩٣.

(٢٣٣) كقوله: **فأصبحت بعد، خط، بهجتها كأن قفرا رسومها قلما** . البغدادي: خزانة الأدب ٢/٢٥٢

(٢٣٤) كقوله: **أنجبَ أيامَ، والداهُ به، إذْ نجلاه فنعْمَ ما نجلا** . السلسيلي: شفاء العليل ٢/٧٢٦

(٢٣٥) كقوله: **فزججْتها بمزجّةِ زجَّ، القلوصَ، أبي مزاده**. الأنباري: الإنصاف ٢/٤٢٧.

(٢٣٦) كقوله: **أشمُّ كأنّه رجل عبوسٌ معاوِدُ، جرأةً، وقْتِ الهوادي**. السيوطي: همع الهوامع ٤/٢٩٧.

(٢٣٧) كقوله: **كأنَّ برذون، أبا عصامِ، زيدِ حمارٌ دُقّ باللّجامِ**. السلسيلي: شفاء العليل ٢/٧٢٦.

(٢٣٨) كقوله: **نجوتَ وقد بلَّ المرادي سيفَه منِ ابنِ أبي، شيخ الأباطحِ، طالب**. السلسيلي: شفاء العليل ٢/٧٢٧.

(٢٣٩) كقوله: **إلا علالة، أو بدا هة، سابح نهد الجزاره**. في أحد توجيهات هذا البيت. ينظر: خزانة الأدب ٢/٢٤٦-٢٤٧.

(٢٤٠) كقوله: **يا تيم تيم عديّ** . الرضي: شرح الكافية ١/٢٩٣.

(٢٤١) كقوله: **كما خُطَّ الكتابُ بكفِّ يوما يهوديٍّ يُقارِبُ أو يُزيلُ**. الأنباري: الإنصاف ٢/٤٣٢.

(٢٤٢) كقوله: **كأنَّ أصواتَ، من إيغالهن بنا أواخرِ الميس أنقاضُ الفراريج**. البغدادي: خزانة الأدب ٢/ ٢٥٠

(٢٤٣) حكى الكسائي: **هذا غلامُ، وا للهِ، زيدٍ**. الأنباري: الإنصاف ٢/٤٣٥.

(٢٤٤) حكى ابن الأعرابي: **هو غلامُ، إنْ شاء ا للهُ، أخيك**. الرضي: شرح الكافية ١/٢٩٣.

(٢٤٥) كقوله: **هما خطتا، إمّا، إسارٍ ومنّةٍ وإماّ دمٍ، والقتلُ بالحرّ أجدرُ**. ابن هشام: مغني اللبيب ص ٨٤٣.

(٢٤٦) كقوله: **يا شاة، ما، قنْصٍ لمن حلّت به حَرُمتْ عليَّ وإنْ لم تحرمِ**. الهروي: الأزهية ص ٧٩.

(٢٤٧) كقوله تعالى: ﴿**فلما، أنْ، جاء البشير**﴾. سورة يوسف الآية ٩٦.

(٢٤٨) كقوله: **قالت بنو عامر خالوا بني أسد يا بؤسَ للجهلِ ضَرّارا لأقوام**. سيبويه: الكتاب ٢/٢٩٧.

(٢٤٩) كقولهم: **لا أبا لك، ولا غلامي لك**. المقتضب ٤/٣٧٤. ومثل هذا منقاس عند يونس. الرضي: شرح الكافية ١/٢٩٣.

(٢٥٠) السيوطي: همع الهوامع ٤/٨٣.

(٢٥١) أبو علي الشلوبين: شرح المقدمة الجزولية الكبير ٣/٩٤٢.

(٢٥٢) الرضي: شرح الكافية ١/٢٦٦، و ٢/٢٩٣.

(٢٥٣) سيبويه: الكتاب ١/١٧٨ وما بعدها، المبرد: المقتضب ٤/٣٧٦، وابن جني: الخصائص ٢/٣٩٠، والفراء: معاني القرآن ١/ ٣٥٨، و ٢/٨١-٨٢، والزجاج: معاني القرآن وإعرابه للزجاج ٣/١٦٨-١٦٩، وأبو علي الشلوبين: شرح المقدمة الجزولية الكبير ٣/٩٤٢- ٩٤٤، والرضي: شرح الكافية ١/٢٩٣.

(٢٥٤) الأنباري: الإنصاف مسألة رقم ٦٠، ص ٢/٤٢٧. وينظر: السلسيلي: شفاء العليل ٢/٦٠٤، والسيوطي: همع الهوامع ٤/٢٩٥.

(٢٥٥) ابن عقيل: شرح ابن عقيل، دار الفكر، بيروت، ط ٩، ١٩٧٤م، ٣/٤٤-٤٥.

(٢٥٦) ابن مالك: شرح عمدة الحافظ وعدة اللافظ ص ٣٧٥

(٢٥٧) السلسيلي: شفاء العليل ٢/٧٢٥-٧٢٦.

(٢٥٨) ابن هشام: أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، ط ٦، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ١٩٨٠م، ٢/٢٢٦-٢٣٦.

(٢٥٩) الأشموني: شرح الأشموني ٢/٥٢٩.

(٢٦٠) الرضي: شرح الكافية ١/١٤٦.

(٢٦١) أبو حيان: البحر المحيط ٤/٢٢٩-٢٣٠.

(٢٦٢) عباس حسن: النحو الوافي ٣/٧١.

(٢٦٣) المستقل من الحروف ما يجوز الابتداء به ، مع الوقوف عليه ، وغير المستقل ما لا يجوز فيه ذلك . ينظر : الرضي: شرح الكافية ١/٣٣١.

(٢٦٤) سورة هود الآية ١٩.

(٢٦٥) الرضي: شرح الكافية ١/٣٣١-٣٣٢، والسلسيلي: شفاء العليل ٢/٧٤٤.

(٢٦٦) سورة الأحزاب الآية ٥١.

(٢٦٧) ابن هشام: مغني اللبيب ص ٨٠٠، والأشموني: شرح الأشموني ٢/٨٢، والبغدادي: خزانة الأدب ٢/٣٥٧.

(٢٦٨) أبو حيان: ارتشاف الضرب ٢/٦٦٢، وابن عقيل: المساعد ٢/٤٧٦.

(٢٦٩) ابن الحاجب: شرح الوافية نظم الكافية، تحقيق موسى بناي علوان العليلي، مطبعة الآداب، بغداد، ١٤٠٠هـ، ص ٢٦٦.

(٢٧٠) أبو حيان: البحر المحيط ٤/٨٥.

(٢٧١) سورة المائدة الآية ٤٨.

(٢٧٢) العكبري: إملاء ما منّ به الرحمن ١/٢١٧، وأبو حيان: البحر المحيط ٣/٣٠٥، والبغدادي: خزانة الأدب ٢/٤١٨.

(٢٧٣) الرضي: شرح الكافية ١/٧٥. وينظر أيضا: ١/٩٩.

(٢٧٤) ثعلب: مجالس ثعلب ص ٥٢٩.

(٢٧٥) السيوطي: همع الهوامع ٣/٢٧٥.

(٢٧٦) الرضي: شرح الكافية ١/١٤٣، و ١٦٢.

(٢٧٧) سورة النساء الآية ١٧٦.

(٢٧٨) أبو حيان: البحر المحيط ٣/٤٠٦، وابن هشام: مغني اللبيب ص ٧٨٣.

(٢٧٩) سورة الواقعة الآية ٧٦.

(٢٨٠) أبو علي الفارسي: المسائل الحلبيات ص ١٤٧.

(٢٨١) ابن هشام: شرح شذور الذهب ص ٣٣٢، ومغني اللبيب ص ٧٠٢، والبغدادي: خزانة الأدب ٢/٣٩١.

(٢٨٢) البغدادي: خزانة الأدب ٢/٣.

(٢٨٣) المصدر نفسه ٢/٣.

(٢٨٤) الرضي: شرح الكافية ١/٣٢٤. وينظر: السلسيلي: شفاء العليل ٢/٧٩٣-٧٩٤.

(٢٨٥) السيوطي: همع الهوامع ٣/٢٤٠.

(٢٨٦) البغدادي: خزانة الأدب ٢/٣٤١. وينظر: الشيخ يس: حاشية الشيخ يس على شرح التصريح ٢/١٣٦.

(٢٨٧) ابن هشام: مغني اللبيب ص ٤١٨، و ٧٠٢، وأبو حيان: البحر المحيط ٥/٢٣٢، والبغدادي: خزانة الأدب ٢/٣٩١.

(٢٨٨) سورة يس الآية ٩.

(٢٨٩) السلسيلي: شفاء العليل ٢/٧٩٩.

(٢٩٠) المصدر نفسه ١/٣٢٤-٣٢٥.

(٢٩١) ينظر: أبو حيان: النكت الحسان ص ١٢٩-١٣٠، والرضي: شرح الكافية ١/٣١٩، والسلسيلي: شفاء العليل ٢/٧٩٢.

(٢٩٢) سورة الأنبياء الآية ٥٤.

(٢٩٣) سورة الرعد الآية ٢٣.

(٢٩٤) سورة الأنعام الآية ١٤٨.

(٢٩٥) أبو حيان: البحر المحيط ١/٨٥.

(٢٩٦)أبو علي الفارسي: المسائل الحلبيات ص ١٤٧.

ثَبت المصادر

- الأزهري خالد: شرح التصريح على التوضيح، دار إحياء الكتب العربية، البابي الحلبي، القاهرة، (د ت).
- الأزهري أبو منصور: تهذيب اللغة، تحقيق وتقديم عبد السلام هارون، الدار المصرية للتأليف والترجمة، القاهرة، ١٩٦٤-١٩٦٧م.
- الاستراباذي رضي الدين: شرح الكافية، دار الكتب العلمية، بيروت، (د ت).
- الأشموني: شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، دار إحياء الكتب العربية، القاهرة، (د ت) + تحقيق محيي الدين عبد الحميد، ط ١، مطبعة السعادة، مصر، ١٩٥٥م
- الأنباري أبو البركات: - أسرار العربية، تحقيق محمد بهجة بيطار، مطبوعات المجمع العلمي العربي بدمشق، (د ت).
- الإنصاف في مسائل الخلاف، تحقيق محمد محيي الدين، دار الفكر، (د ت).
- البغدادي عبد القادر: خزانة الأدب، دار صادر، بيروت ، (د ت).
- ثعلب أبو العباس: مجالس ثعلب، شرح وتحقيق عبد السلام هارون، ط ٢، دار المعارف بمصر، ١٩٤٨-١٩٤٩م.
- الجرجاني عبد القاهر: دلائل الإعجاز، تحقيق محمد عبد المنعم خفاجي، مكتبة القاهرة، ١٩٧٦م.

- ابن جني أبو الفتح: - الخصائص، تحقيق محمد علي النجار، ط ٢، دار الهدى للطباعة والنشر، بيروت، (د ت).
- سر صناعة الإعراب، تحقيق السقا وآخرين، ط ١، مطبعة البابي الحلبي، القاهرة، ١٩٥٤م.
- اللمع في العربية، تحقيق حامد مؤمن، ط ٢، عالم الكتب ومكتبة النهضة، بيروت، ١٩٨٥م.
- ابن الحاجب جمال الدين: - شرح الوافية نظم الكافية، تحقيق موسى بناي علوان العليلي، مطبعة الآداب، بغداد، ١٤٠٠هـ.
- الكافية في النحو، تحقيق طارق نجم عبد الله، ط ١، مكتبة دار الوفاء للنشر والتوزيع، جدة، ١٩٨٦م.
- حمدي الجبالي: في مصطلح النحو الكوفي تصنيفا واختلافا واستعمالا، رسالة ماجستير، جامعة اليرموك، ١٩٨٢ م.
- أبو حيان الأندلسي: - ارتشاف الضرب من لسان العرب، تحقيق مصطفى النماس، جـ ١، مطبعة النسر الذهبي، القاهرة، ١٩٨٤م.
- البحر المحيط، مطابع النصر الحديثة، الرياض، (د ت).
- تذكرة النحاة، تحقيق عفيف عبد الرحمن، ط ١، مؤسسة الرسالة، بيروت، ١٩٨٦م.
- منهج السالك في الكلام على ألفية ابن مالك، تحقيق سدني جليزر، نيوهافن، ١٣٦٧ هـ.
- النكت الحسان في شرح غاية الإحسان، تحقيق عبد الحسين الفتلي، ط ٢، مؤسسة الرسالة، بيروت، ١٩٨٨م.
- الخوارزمي أبو عبد الله: مفاتيح العلوم، تقديم، جودت فخر الدين، دار المناهل، بيروت، ط ١، ١٩٩١م.

- ابن الدهان سعيد بن المبارك: الفصول في العربية، حققه فائز فارس، ط ١، دار الأمل اربد، ومؤسسة الرسالة بيروت، ١٩٨٨م.
- الزجاج أبو اسحق: معاني القرآن وإعرابه، تحقيق عبد الجليل شلبي، ط ١، دار الحديث القاهرة، ١٩٩٤م.
- ابن السراج أبو بكر: الأصول في النحو، تحقيق عبد الحسين الفتلي، ط ١، مؤسسة الرسالة، بيروت، ١٩٨٥م.
- السلسيلي أبو عبد الله: شفاء العليل في إيضاح التسهيل، تحقيق الشريف البركاتي، ط ١، المكتبة الفيصلية، مكة المكرمة، ١٩٨٦م.
- السهيلي أبو القاسم: نتائج الفكر في النحو، تحقيق محمد إبراهيم البنا، دار الاعتصام، القاهرة، (د ت).
- سيبويه: الكتاب، تحقيق عبد السلام هارون، ط ٢، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ١٩٧٣ - ١٩٧٧م + طبعة بولاق.
- السيوطي: همع الهوامع، تحقيق عبد العال سالم مكرم، مؤسسة الرسالة، بيروت، ١٩٩٢م.
- الشلوبين أبو علي: شرح المقدمة الجزولية الكبير، تحقيق تركي العتيبي، ط ١، مكتبة الرشيد، الرياض، ١٩٩٣م.
- الصيمري ابن إسحق: التبصرة والتذكرة، تحقيق فتحي مصطفى، ط ١، دار الفكر، دمشق، ١٤٠٣ هـ.
- عباس حسن: النحو الوافي، ط ٤، دار المعارف بمصر، (د ت).
- ابن عصفور علي بن مؤمن: شرح جمل الزجاجي، تحقيق صاحب أبو جناح، العراق، وزارة الأوقاف والشئون الدينية (د ت).
- ابن عقيل : - شرح ابن عقيل، دار الفكر، بيروت، ط ٩، ١٩٧٤م.

- المساعد على تسهيل الفوائد، تحقيق وتعليق محمد كامل بركات، دار الفكر، دمشق ١٩٨٠م.
- العكبري أبو البقاء: إملاء ما منّ به الرحمن، تحقيق وتصحيح إبراهيم عطوة عوض، ط ٢، البابي الحلبي، القاهرة، ١٩٦٩م.
- علي الحمد ويوسف الزعبي: المعجم الوافي في النحو العربي، منشورات دار الثقافة والفنون، عمّان، ١٩٨٤م.
- الغلاييني مصطفى: جامع الدروس العربية، ط ٣، المكتبة العصرية، بيروت، صيدا، ١٩٧٣م..
- ابن فارس أبو الحسين أحمد: مقاييس اللغة، تحقيق عبد السلام هارون، ط ٢، مطبعة مصطفى البابي الحلبي بمصر، ١٩٦٩ -١٩٧٢م.
- الفارسي أبو علي: المسائل الحلبيات، تحقيق حسن هنداوي، ط ١، دار القلم دمشق، ودار المنارة بيروت، ١٩٧٨ م.
- الفراء أبو زكريا: معاني القرآن، ط ٢، عالم الكتب، بيروت، ١٩٨٠م.
- الفيروز أبادي: القاموس المحيط، الهيئة العامة للكتاب، القاهرة، ١٩٧٧ م.
- القزويني جلال الدين: التلخيص في علوم البلاغة، ضبطه وشرحه عبد الرحمن البرقوقي، دار الكتاب العربي، بيروت، (د ت).
- الكنغراوي صدر الدين: الموفي في النحو الكوفي، شرح محمد بهجة البيطار، المجمع العلمي العربي بدمشق، (د ت).
- المالقي أبو جعفر: رصف المباني في شرح حروف المعاني، تحقيق، أحمد الخراط، ط ٢، دار القلم، دمشق، ١٩٨٥م.
- ابن مالك جمال الدين: شرح عمدة الحافظ وعدة اللافظ، تحقيق عدنان الدوري، مطبعة العاني، بغداد، (د ت).

- المبرد أبو العباس: المقتضب، تحقيق محمد عبد الخلق عضيمة، عالم الكتب، بيروت، (د ت).
- المجاشعي أبو الحسن: شرح عيون الإعراب، حققه وقدم له حنا حداد، ط ١، مكتبة المنار، الزرقاء، الأردن، ١٩٨٥م.
- المرادي الحسن بن قاسم: الجنى الداني، تحقيق فخر الدين قباوة ومحمد فاضل، منشورات دار الآفاق الجديدة، بيروت، ١٩٨٣م.
- ابن منظور محمد بن مكرم: لسان العرب، دار صادر، بيروت، (د ت).
- النحاس أبو جعفر: إعراب القرآن، تحقيق زهير غازي زاهد، ط ٣، عالم الكتب، بيروت، ١٩٨٨م.
- الهروي علي بن محمد: الأزهية في علم الحروف، تحقيق عبد المعين الملوحي، مطبوعات مجمع اللغة العربية، دمشق، ١٩٨٢م.
- ابن هشام جمال الدين:- أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، ط ٦، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ١٩٨٠م.
- تخليص الشواهد وتلخيص الفوائد، تحقيق وتعليق عباس الصالحي، ط ١، دار الكتاب العربي، بيروت، ١٩٨٦م.
- شرح جمل الزجاجي، دراسة وتحقيق علي محسن عيسى، ط ٢، عالم الكتب، بيروت، ١٩٨٦م.
- شرح شذور الذهب، دار الفكر، بيروت (د ت).
- شرح قطر الندى وبل الصدى، ط ١١، مطبعة السعادة، مصر، ١٩٦٣م.
- مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، تحقيق مازن المبارك ومحمد علي حمد الله، ط ٣، دار الفكر، دمشق، ١٩٧٢م.
- ابن يعيش موفق الدين: شرح المفصل، عالم الكتب بيروت، ومكتبة المثنى القاهرة، (د ت).